الجمهـــورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العـالي و البحث العلمـي

جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في شعبة: العلوم الإقتصادية

تخصص : إقتصاد كمي

من طرف : مسعودي غزلان خلود و مشهار فاطمة زهرة

بعنوان

العلاقة بين البطالة و التضخم في إطار منحنى فيليبس

دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990–2023)

نوقشت بتاريخ 24/ 06 /2025 أمام لجنة المناقشة المكونة من :

السيد .د .	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	رئيسا
د. بن معمر عبد الباسط	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مشرفا
السيد .د .	أستاذ محاضر ب	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية

2025-2024م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل له لولا فضل الله علينا

الحمد لله أولا وأخيرا، ظاهرا وباطنا، له الشكر على ما أنعم وما أعان وما وفق

أما بعد...

إلى من غادرت الحياة لكن حضورها في قلبي لا يغيب، إلى روح أمي الطاهرة

التي أستمد من ذكراها الصبر ومن دعواتها القديمة العزم

إلى أبي الحبيب مصدر قوتي وسندي، الذي علمني أن الإرادة لا تعرف المستحيل

إلى إخوتي إلى عائلتي السند الذي يدعمني

إلى صديقاتي رفيقات دربي صاحبات القلب الكبير والكلمة الطيبة

إلى من شاركتني هذا العمل وتقاسمت معي الجهد والطموح والنجاح

إلى أستاذي ومشرفي الكريم والذي كان نعم السند والمرشد في مسيرة هذا العمل

أهديكم ثمرة جهدي،

وفي قلبي امتنان لا تفيه الكلمات

غزلان

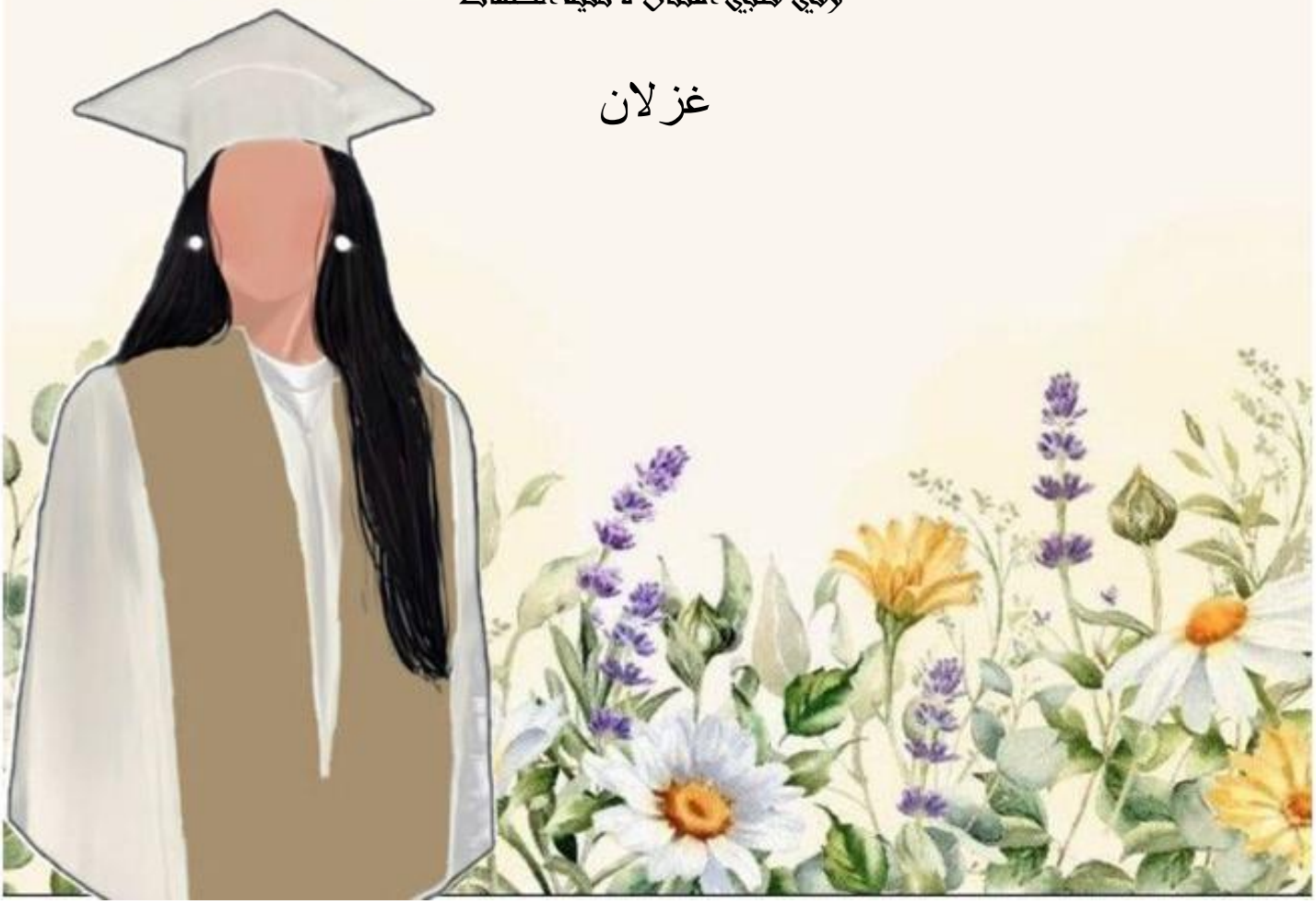

الإهداء

ما سلكنا البدايات إلا بتسييره ومبلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله،

فالحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله علينا،

لم تكن الرحلة قصيرة ولم يكن الحلم قريبا ولا الطريق محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها،

وها أنا اليوم أنظر إلى حلم لطالما حلمت به والآن أصبح واقعا أفتخر به

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أبي العزيز، النور الذي أنار دربي ومصدر فخري وسندي الدائم طوال هذا المشوار،

الذي بذل الغالي والنفيس لأجلي

أمي الحبيبة، التي سجدت لله تدعوه في سرها وجهرها والتي سهلت لي الشدائد

بدعائها والتي جعل الجنة تحت أقدامها

إخوتي الأعزاء و خطيبي وأقاربي، أنتم السند والدعم شكرا لوجودكم بجانبي

ولحبكم الذي منحني القوة

صديقاتي الذين جعلوا هذه الرحلة أكثر متعة، شكرا لكل لحظة

ولكل الذكريات الجميلة التي صنعناها معا

وفي الأخير شكرا لصديقتي التي شارك إسمها إسمي في هذا العمل،

وشكرا لأساتذتي الكرام

وأرجوا من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا

يستفيد منه جميع الطلبة

فاطمة

شكر وعرفان

في لحظة تتقاطع فيها مشاعر الفخر بالتواضع، وتتلاقى فيها دموع التعب بدموع الفرح
حيث يصبح الحلم واقعا، ويثمر التعب نجاحا
في هذه اللحظة وها نحن نصل إلى هذه المرحلة لكل من كان لنا سندا في الطريق
لكل القلوب التي آمنت بنا، والأيادي التي امتدت لدعمنا دون تردد
نتوجه أولا بالحمد والشكر لله تعالى، فبفضله وتيسيره كان لهذا العمل أن ينجز،
ولحلمنا أن يرى النور
نتقدم بخالص الشكر وعظيم الإمتنان لمشرف هذا العمل الأستاذ بن معمر عبد الباسط
على ما قدمه لنا من توجيه كريم وصبر،
و تشجيع كان له بالغ الأثر في إنجاز هذه المذكرة فجزاه الله عنا كل خير
كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة
وكل الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية الذين لم يبخلوا علينا من معارفهم
نخص بالشكر والدينا الأعزاء الذين كانوا لنا الدعاء والدافع والأمان
كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد
ولو بكلمة في إنجاز هذا العمل
شكرا لكم جميعا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في إطار منحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2023) بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة **ARDL** وبإستعمال البطالة كمتغير تابع والتضخم وسعر الصرف الفعلي الحقيقي و أسعار البترول كمتغيرات مستقلة . حيث توصلت النتائج إلى عدم تحقق منحنى فيليبس في الأجل الطويل و أكدت النتائج على عدم وجود علاقة بين التضخم والبطالة في الإقتصاد الجزائري على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: البطالة ، التضخم ، منحنى فيليبس ، نموذج ARDL.

Abstract :

This study aims to measure and analyze the relationship between inflation and unemployment within the framework of the Phillips curve in Algeria during the period (1990-2023) using the autoregressive distributed lag (ARDL) model and using unemployment as a dependent variable and inflation, the real effective exchange rate and oil prices as independent variables. The results concluded that the Phillips curve is not achieved in the long run and the results confirmed the absence of a relationship between inflation and unemployment in the Algerian economy in the long run.

Keywords: unemployment , inflation , Phillips curve , ARDL model

قائمة المحتويات

الإهداء ..... أ

شكر وعرفان ..... ج

قائمة المحتويات..... هـ

قائمة الجداول..... ح

قائمة الأشكال ..... ح

قائمة الملاحق والمختصرات ..... ط

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرتي البطالة و التضخم و العلاقة بينهما

تمهيد الفصل الأول 4

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة 5

المطلب الأول: تعريف البطالة و قياسها..... 5

1. تعريف البطالة..... 5

2. قياس معدل البطالة 6

المطلب الثاني: أنواع البطالة و أسبابها..... 7

1. أنواع البطالة..... 7

2. أسباب البطالة... 9

المطلب الثالث: آثار البطالة و أساليب علاجها.....10

1. آثار البطالة 10

2. أساليب علاج البطالة.....11

المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم 12

المطلب الأول: تعريف التضخم وقياسه.....12
1. تعريف التضخم.....12
2. قياس التضخم.....13
المطلب الثاني: أنواع التضخم و أسبابه 15
1. أنواع التضخم 15
2. أسباب التضخم 17
المطلب الثالث: آثار التضخم و أساليب علاجه 20
1. آثار التضخم.....20
2. أساليب علاج التضخم 22
المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم و البطالة في إطار منحنى فيليبس.....23
المطلب الأول: تحليل منحنى فيليبس و إنتقاده 23
1. تحليل منحنى فيليبس: 23
2. إنتقاد منحنى فيليبس و مشكلة الكساد التضخمي 24
المطلب الثاني: العلاقة العكسية بين التضخم و البطالة 25
المطلب الثالث: العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة 27
خلاصة الفصل: 29

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

مقدمة الفصل الثاني 30
المبحث الأول: الدراسات الوطنية 31
المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية.....39
خلاصة الفصل: 42

الفصل الثالث: دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة و التضخم في إطار منحنى فيليبس خلال الفترة (1990-2023)

مقدمة الفصل الثالث.....43

المبحث الأول: واقع البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).....44

المطلب الأول: تطورمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).....44

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).....46

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)....48

المبحث الثاني: قياس العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).....49

المطلب الأول: متغيرات و نموذج الدراسة.....50

المطلب الثاني: تقدير النتائج و مناقشتها 52

خلاصة الفصل: 60

الخاتمة العامة.....63

قائمة المصادر والمراجع 65

الملاحق 72

الفهرس العام 77

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية	**52**
02	تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	**53**
03	إختبار وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل	**54**
04	تقدير العلاقة طويلة الأجل و قصيرة الأجل و معلمة تصحيح الخطأ	**55**
05	إختبار الكشف عن مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء	**59**
06	إختبار الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الاخطاء	**59**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحنى فيليبس في صورته الأولية و النهائية	**24**
02	منحنى فيليبس في الأجل الطويل وفقا لتحليل فريدمان	**25**
03	العلاقة السلبية بين التضخم و البطالة	**26**
04	العلاقة الموجبة بين التضخم و البطالة	**27**
05	تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2023	**45**
06	تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2023	**48**
07	تطور البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2023	**49**
08	إختبار إستقرار النموذج المقدر	**58**
09	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	**60**

قائمة الملاحق والمختصرات

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	بيانات البطالة و التضخم و سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة (1990-2023)
02	تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**ARDL**
03	إختبار وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل
04	تقدير العلاقة طويلة الأجل و قصيرة الأجل و معلمة تصحيح الخطأ
05	إختبار الكشف عن مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء
06	إختبار الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء
07	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
08	إختبار إستقرار النموذج

الإختصارات	المعنى
une	معدل البطالة
inf	معدل التضخم
op	أسعار البترول بالدولار
rex	مؤشر صعر الصرف الفعلي الحقيقي
ARDL	نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

مقدمة

مقدمة

تعتبر مشكلتي البطالة و التضخم من أهم الظواهر التي تواجه إقتصاديات الدول سواء نامية أو متقدمة ففي ظل التحولات الإقتصادية و التحديات التي تحدث أصبح من المهم فهم العلاقة بين التضخم و البطالة نظرا لما تسببه هاتين الظاهرتين من آثار سلبية سواء على الفرد أو المجتمع ككل و على اقتصاد الدولة و سياساتها ، و تعتبر الجزائر من الدول التي عانت و لازالت تعاني من نسب مرتفعة للبطالة و التضخم و هذا ما جعلها تواجه تحديات إقتصادية كبيرة فأصبحت الدولة عاجزة على خلق مناصب شغل ، و انعكس هذا على الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الدولة الجزائرية ، كما أن السياسة التي انتهجتها الجزائر منذ الإستقلال للتنمية تتطلب ضخ أموال باهضة لتحقيق الإستثمارات و الأهداف المسطرة مما دفع الدولة إلى الإقتراض و الإصدار النقدي بدون مقابل من الإنتاج و العملة الصعبة ، و هذا ما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية إنعكست على إقتصاد الجزائر و الأفراد على شكل ارتفاع في معدلات البطالة و التزايد المستمر في الأسعار و بالتالي انخفاض في مستويات المعيشة.

و في هذا الصدد ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع البطالة و التضخم و العلاقة بينهما و لهذا سنحاول في هذه الدراسة إيجاد العلاقة بين التضخم و البطالة في الاقتصاد الجزائري في إطار نظرية منحنى فيليبس التي قام بها الاقتصادي البريطاني ألبان ويليام فيليبس عام 1958 و التي توضح العلاقة بين التغير في الأجور الكلية و معدل البطالة.

إشكالية الدراسة:

يعاني الاقتصاد الجزائري كغيره من الدول الأخرى من معدلات البطالة و التضخم المرتفعة و التي تنتج عنها عدة مخاطر تنعكس على القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و لهذا سنحاول تقدير العلاقة بينهما في إطار منحنى فيليبس و في هذا الصدد يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية تحقق منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990–2023) ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية لا بد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف هي علاقة فيليبس الأصلية ؟
- ما معنى علاقة فيليبس و ما مدى تحققها في الاقتصاد الجزائري ؟
- هل يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين البطالة و التضخم في الاقتصاد الجزائري ؟

فرضيات الدراسة:

- تحقق منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري.
- لا يوجد علاقة بين البطالة و التضخم في الاقتصاد الجزائري على المدى البعيد.

مبررات الدراسة و أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع نظرا لمجموعة من المبررات و هي كالتالي:

- الأهمية الكبرى لمشكلتي البطالة و التضخم و انتشارهما في الآونة الأخيرة في العديد من الدول.
- الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- الرغبة في البحث في الموضوع و معرفة أسبابه.

الصعوبات العلمية في معالجة الموضوع:

- صعوبة الحصول على البيانات.
- الإختلاف في بعض المعلومات بين الكتب و صعوبة إختيار المعلومات التي تخدم البحث.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج أهم المواضيع الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها الكثير من البلدان ألا و هي البطالة و التضخم و التي ينبغي إعطائها أهمية نظرا لأثارهما السلبية على القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية.

أهداف الدراسة:

تنطوي هذه الدراسة على مجموعة من الأهداف نذكرها في النقاط التالية:

- التعرف على الجانب النظري للبطالة و التضخم.

- إبراز الإطار النظري لمنحنى فيليبس و محاولة إبراز مدى صحته في الاقتصاد الجزائري.
- تحليل تطور معدلات البطالة و التضخم في الاقتصاد الجزائري للتعرف على الإختلالات و الإنتعاشات وأسبابها.
- التعرف على العلاقة التي تربط بين التضخم و البطالة.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: حيث تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الجزائر.

الإطار الزماني: حيث تم تحديد فترة الدراسة من 1990 إلى 2023.

المنهج المتبع في الدراسة:

لقد قمنا بمعالجة هذا الموضوع بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد وإستعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتضخم والبطالة ، ولتحديد العلاقة بين المتغيرات و لتقدير منحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2023) قمنا بإستخدام المنهج القياسي لتطبيق إختبارات **ARDL**وذلك بالاعتماد على برنامج **Eviews 9**

هيكل البحث:

لقد تمت معالجة هده الدراسة بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث تطرقنا فيها إلى الجانب النظري للدراسة حيث تناول المبحث الأول الإطار النظري للبطالة و في المبحث الثاني الإطار النظري للتضخم و في المبحث الثالث العلاقة بين التضخم و البطالة في إطار منحنى فيليبس أما الفصل الثاني فقد خصصناه للدراسات السابقة حيث قسمناه إلى مبحثين الأول للدراسات الوطنية و الثاني للدراسات الأجنبية أما بالنسبة للفصل الثالث فقد قسمناه أيضا إلى مبحثين الأول قدمنا فيه واقع التضخم و البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة و المبحث الثاني خصصناه لقياس العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة و من ثم مناقشة النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري لظاهرتي البطالة

والتضخم و العلاقة بينهما

تمهيد الفصل الأول

يعد فهم العلاقة بين البطالة و التضخم من بين المواضيع التي حضيت بالدراسة و الاهتمام في مختلف البلدان ، حيث تسعى الحكومات إلى تحقيق التوازن بين استقرار الأسعار و مستوى التشغيل الأمثل ، و من هذا المنطلق قدم الاقتصادي البريطاني ويليام ألبان فيليبس عام 1958 نموذجا يوضح العلاقة بين معدل البطالة و معدل التضخم وأبرز طبيعة هذه العلاقة و التي هي علاقة عكسية و أصبح يعرف هذا النموذج بمنحنى فيليبس نسبة إلى إسمه، و على هذا السياق سنحاول في هذا الفصل الإلمام بكل ما يتعلق بالبطالة و التضخم من مفاهيم و أسباب و آثار و طريقة قياس كل منهما و طرق علاجهما ، كما سنحاول إبراز العلاقة بينهما حسب منحنى فيليبس مع تسليط الضوء على التطورات الحديثة.

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة

تعتبر ظاهرة البطالة أحد أخطر المشكلات الإقتصادية في مختلف بلدان العالم سواء كانت متقدمة أو نامية و تكمن خطورتها في كونها تمثل جزءا غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع و ما زاد المشكلة تفاقما توسع نطاقها لتشمل عدة أصناف من الناس فلم تعد تشمل فقط طالبي الشغل ذوي المستوى الثقافي و المهني المحدود بل أصبحت تشمل حتى حاملي الشهادات العليا و أصحاب الخبرة و المهارة، كما أن لها آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية سلبية تهدد استقرار الإقتصاديات و تعيق تطورها، و في هذا المبحث سنقوم بطرح مفاهيم و تعريفات البطالة و أنواعها و طريقة قياسها و سنوضح أيضا أسبابها وآثارها و أساليب علاجها.

المطلب الأول: تعريف البطالة و قياسها

1. تعريف البطالة

لقد تعددت تعاريف البطالة و اختلفت باختلاف التحليلات الإقتصادية و لكنها اتفقت في المعنى فكلها تصب في معنى واحد، نذكر منها ما يلي:

التعريف1: هي بصورة عامة تعطل لجزء من قوة العمل الراغبة و القادرة على العمل في مجتمع ما، و تعرف أيضا بأنها وجود قوة عمل قادرة على العمل و راغبة فيه و بالأجر السائد و لكنها لاتجد عملا، و لمعالجتها لابد من تدخل الدولة من خلال التدابير و السياسات المناسبة و الفعالة[1].

التعريف 2: تعرف البطالة بأنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل حيث لا يمكن لجزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على العمل رغم أنه قادر و راغب فيه و يمكن اعتبار الفرد العاطل عن العمل بأنه الفرد الذي يزيد عمره عن حد معين و كان خلال فترة مرجعية زمنية بدون عمل و هو يبحث عن عمل و مستعد و جاهز له[2].

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الطبعة الثالثة ، 2013م – 1434هـ ، ص 191

[2] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان–الأردن ، الطبعة الأولى ، 2004، ص 327

التعريف 3: تعرف البطالة أيضا بأنهاالفرق بين الحجم المعروض من العمل و حجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في السوق خلال فترة زمنية معينة[3].

التعريف 4: و هناك من يعرفها بأنها عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للأفراد بسبب عدم توفر فرص العمل الكافية للراغبين في العمل أو بسبب اختيار الأفراد الناجم عن زهدهم في العمل[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن البطالة هي اختلال سوق العمل عند تعطل جزء من القوى العاملة و التي تكون قادرة على العمل و ترغب فيه عند الأجور السائدة في السوق في فترة زمنية معينة و لكنها لا تجد عملا حيث يكون في هذه الحالة حجم العمل المعروض أكبر من حجم العمل المطلوب.

2. قياس معدل البطالة

لحساب معدل البطالة إحصائيا يتبعون أسلوب العينات وليس أسلوب المسح العام لأنه يتطلب وقت وتكاليف كبيرة ، ويتم التصنيف في 3 مجموعات الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين الحد الأدنى و الأعلى لسن العمل وهي كالتالي[5]:

1.1.العامل (المستخدم) : **Employed** وهو كل شخص يشغل عملا إما بدوام جزئي أو كامل أو حتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين في اليوم.

2.1. عاطل (غير مستخدم) : **Unemployed** وهم الأفراد القادرين و الباحثين عن العمل ولا يجدون وظيفة.

3.1. خارج القوى العاملة: **Out of the labor force**

[3] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص 328

[4] طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب و أبعاد ظاهرة البطالة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة العربية الثانية ،2015 ، ص 12

[5] نزار سعد الدين عيسى ، إبراهيم سليمان قطف ، الإقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 244

- الطلاب الذين يدرسون ولا يعملون أي عمل و المتقاعدون عن العمل بشكل كامل.
- ربات البيوت أي الأمهات الذين يعتنون بالبيت و الأطفال و لا يشتغلون أي عمل.
- الأشخاص الذين توقفوا عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي أصابتهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة ، والذين يقل عمرهم عن سن العمل القانوني 15 –16 سنة فما دون . أو أعلى من سن التقاعد 65 سنة ، وهذا يختلف حسب كل بلد.

وعلى هذا الأساس يحتسب معدل البطالة بإستخدام المعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{اجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

المطلب الثاني: أنواع البطالة و أسبابها

1. أنواع البطالة

تظهر البطالة بأشكال متعددة في المجتمعات المختلفة و تتنوع طبقا للسبب الذي يكون أساس بروز ظاهرة البطالة و من بين أنواع البطالة نميز ما يلي:

1.1 البطالة القسرية:تتمثل البطالة القسرية في وجود قوة عاملة قادرة على العمل و راغبة فيه و بالأجر السائد و لكنها لا تجد عملا و تعد البطالة القسرية من أخطر أنواع البطالة و لمعالجتها لا بد من تدخل الدولة من خلال السياسات المناسبة و الفعالة و يعتبر هذا النوع من البطالة مؤشرا على وجود اختلال في الإقتصاد القومي يحتاج للمعالجة[6].

2.1 البطالة الإحتكاكية: و هي التي تحدث عندما يتعطل جزء من القوى العاملة بسبب البحث و الإنتقال بين الوظائف تتميز بأنها حالة بطالة مؤقتة تحدث بسبب تطورات ظروف العمل، الإنتقال من منطقة إلى أخرى، الرغبة

[6] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2007م – 1427هـ ، ص 164

في وظيفة أفضل للحصول على أجر أعلى بعد الحصول على مؤهل أفضل، التخرج من التعليم إلى سوق العمل، فالشخص في هذا النوع من البطالة يترك وظيفته للبحث عن أفضل منها و الاحتكاك في سوق العمل يسمح للأفراد بالحصول على الوظيفة المناسبة[7].

3.1. البطالة الهيكلية: تعرف بأنها حالة تعطل أجزاء من القوة العاملة بسبب التطورات التي تحدث اختلاف في متطلبات هيكل الاقتصاد عن طبيعة و نوع العمالة المتوفرة حيث أن تطور وسائل الإنتاج يؤدي إلى الإستغناء عن بعض أفراد القوة العاملة حيث يجد الموظفين أن خبراتهم و مؤهلاتهم لم تعد مناسبة للوظائف المتاحة بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مثل تحول المجتمع من زراعي إلى صناعي هذا يعني أن تغييرا جذريا قد حدث و هذا ما يجعل فترة التعطل طويلة المدى نسبيا مقارنة بالبطالة الإحتكاكية فيستوجب على العاملين إعادة التأهيل و التأقلم مع الوضع الجديد[8].

4.1. البطالة الدورية: هي بطالة إجبارية ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي تظهر عندما يدخل الاقتصاد في حالة الإنكماش أو الركود عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع و الخدمات حيث يقوم أصحاب الأعمال بتسريح العمال و تعود الأوضاع إلى الحالة العادية عندما يعود الاقتصاد إلى الإزدهار و يهتم الإقتصاديون و واضعوا السياسات الاقتصادية بهذا النوع من البطالة لخطورته محاولين الحفاظ على عدم تدني مستويات الإنتاج مع تحقيق مستويات ملائمة للنشاط الإقتصادي من أجل التقليل من ظهور هذا النوع من البطالة[9].

5.1. البطالة الموسمية: تنشأ البطالة الموسمية في بعض النشاطات الاقتصادية التي تزدهر بشكل موسمي مثل الزراعة و بعض أنواع المنتجات التي تستهلك أساسا في أحد فصول العام ففي الموسم المخصص لتلك المنتجات يزداد الطلب مما يزيد من حجم الطلب على القوة العاملة المستخدمة في تلك النشاطات و الصناعات أما في المواسم الأخرى

[7] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان-الأردن ، الطبعة التاسعة ، 2008، ص 268

[8] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 268

[9] علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة، الدار الجامعية ، مصر ، 2005، ص 25

فينخفض أو ينعدم و هذا ما يظهر ما تسمى بالبطالة الموسمية حيث يواجه العمال تعطلا في مواسم معينة و لتفادي هذا النوع من البطالة يجب على العاملين الإنخراط في أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد إنتهاء الموسم الإنتاجي للنشاط الذي يشتغلون فيه أساسا[10].

6.1. البطالة المقنعة: هي التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة و يتقاضون عليها أجورا في حين أن اسهامهم في إنتاجية العمل يقترب من الصفر و هذا عندما تقوم بعض المؤسسات و الدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العاملين أكثر من حاجتها الفعلية حيث أن سحب هذه العمالة من مواقع الإنتاج لا يؤثر إطلاقا على حجم الإنتاج، و قد تلجأ بعض الدول خاصة ذات الكثافة السكانية العالية إلى الإعتماد على هذا الأسلوب من التشغيل لمعالجة ظاهرة البطالة لتفادي بعض المشاكل السياسية و الاجتماعية التي قد ترافق تلك الظاهرة و لكنها تواجه نوع آخر من البطالة و هي البطالة المقنعة[11].

7.1. البطالة الإختيارية: تشمل الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون فيه في ظل الأجور السائدة بالرغم من وجود الوظائف مثل الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون فيها على أجور عالية و لا يرغبون في الإلتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل، و هذا النوع من البطالة لا يدخل في حساب قوة العمل في المجتمع[12].

2. أسباب البطالة

للبطالة عدة أسباب نذكر منها:

- النمو السكاني وهذا يعتبر من الأسباب الإجتماعية فبزيادة النمو السكاني ينتج عنه نمو القوى العاملة بمعدلات أكبر مما يستلزم خلق فرص و مناصب عمل جديدة و متزايدة باستمرار .

[10] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 270

[11] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص 166

[12] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 30

- عند حدوث ركود إقتصادي في البلدان المتقدمة فسيؤدي ذلك إلى حدوث ركود إقتصادي في البلدان النامية أيضا لأن البلدان المتقدمة تستورد معظم السلع الأولية من البلدان النامية وعند حدوث ركود إقتصادي عند البلدان المتقدمة سيؤثر ذلك على البلدان النامية و يؤدي إلى نقص الدخل [13].
- إمتناع الرأسماليين عن الإستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى تحقيق الربح الكافي الذي يلبي طموحاتهم .
- التقدم التكنولوجي أي عند استعمال الآلات بكثرة و ارتفاع الإنتاجية سيؤدي ذلك إلى خفض مدة عمل العامل و تسريح العمال[14].

المطلب الثالث: آثار البطالة و أساليب علاجها

1. آثار البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر الغير مرغوب فيها في أي مجتمع و ذلك لما ينجم عنها من آثار سلبية على الهيكل الاقتصادي و على الأفراد و المجتمعات و عليه يمكن تقسيم آثار البطالة إلى آثار اقتصادية و آثار اجتماعية و نفسية[15]:

1.1 الآثار الإقتصادية:للبطالة آثار سلبية و مباشرة على الحالة الاقتصادية للعاطلين عن العمل بحيث ينخفض دخلهم أو يصل إلى الصفر فيلجأ هؤلاء المتعطلون عن العمل إلى إنفاق ما ادخروه سابقا وانخفاض الدخل يترتب عليه انخفاض مستوى الإنفاق مما يؤثر على صحة الأفراد و بالتالي تتأثر إنتاجيتهم و تنخفض في حالة عودتهم للعمل مرة أخرى ، و في حالة الاقتصاد ككل تؤثر البطالة على حركة الإنتاج و البيع و الشراء فعندما يكون الاقتصاد في حالة ركود ينخفض معدل الإستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و التنمية الاقتصادية.

[13] عبد الرحمن يسري أحمد ، محمدي فوزي أبو السعود ، محمد جابر حسن السيد ، النظرية الإقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 243 -244

[14] رجاء الربيعي ، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي ، دار آمنة للنشر و التوزيع ، عمان -الأردن ، 2013 ، ص 31

[15] مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ، مرجع سابق ، ص 332

2.1.الآثار الاجتماعية و النفسية: تؤثر البطالة سلبا على الحالة النفسية و الإجتماعية للأفراد حيث يظهر الشعور بالإحباط و عدم الثقة بالنفس لدى الأشخاص العاطلين و يزداد هذا الشعور كلما طالت مدة البطالة و لا شك أن هذا الشعور مدمر يجعل الفرد المتعطل يشعر بعدم الإنتماء فهو لديه الحق في فرصة عمل و لم يحصل عليها لسبب أو لآخر و هذا يجعل من الصعب إقناعه بالتعاون و التجاوب مع متطلبات و برامج التنمية في البلد، كما تؤدي هذه الآثار النفسية و الاجتماعية إلى ارتفاع معدلات الإنتحار و الإجرام و التفكك الأسري و الاجتماعي.

2. أساليب علاج البطالة

يمكن معالجة ظاهرة البطالة عن طريق الأساليب التالية[16]:

- يمكن خفض معدلات البطالة من خلال إدراج خدمة المعلومات التي يكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن الوظائف المتاحة و شروط العمل بها و مزاياها ، لأن هذه الطريقة تسهل على الأشخاص إختيار العمل المناسب لهم .
- يجب إعادة تدريب العمال لكي تصبح قدراتهم الوظيفية تتناسب مع متطلبات سوق العمل.
- تطوير برامج التعليم بما يتلائم مع متطلبات النشاط الاقتصادي.
- تشجيع العمال على الإنتقال بين المدن لإيجاد الوظائف التي تتناسب مع خبراتهم و تخصصاتهم.
- يمكن الإعتماد على الصناعات الحرفية و الأنشطة الصغيرة لأن هذه الصناعات لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة أو خبرة ضخمة بل تعتمد غالبا على تقنيات مكثفة للعمل ومن السهل للشباب تعلمها و القيام بها ، ولكن يجب على الأجهزة الحكومية أن تحسن معاملتها من خلال تمويل نشاطها و التسويق للمنتجات ولا تقوم بتعطيل الموافقات الرسمية الخاصة بنشاطها.

[16] عبد الرحمن يسرى ، النظرية الإقتصادية الكلية و الجزئية ، الإسكندرية ،2004 ،ص 222 -223

المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم

تمثل ظاهرة التضخم إحدى أهم الظواهر الاقتصادية المعاصرة نظرا لما تخلفه من آثار سلبية على الهياكل الاقتصادية و المؤسسات و الأفراد سواء في الجانب الإستهلاكي أو الإستثماري، و لقد أصبحت مشكلة التضخم صفة ملازمة لمعظم اقتصاديات الدول النامية و لهذا أصبحت هذه المشكلة محل اهتمام العديد من المفكرين الإقتصاديين فأجريت عدة دراسات و تحليلات بهدف إيجاد الحلول لعلاجها و تقليل آثارها وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى تبيان المفاهيم العامة للتضخم و ذكر أنواعه و طريقة قياسه و تبيان أسبابه و آثاره و الأساليب المعتمدة لعلاجه.

المطلب الأول: تعريف التضخم وقياسه

1. تعريف التضخم

لم يتفق علماء الإقتصاد على تعريف محدد للتضخم فاستخدام مصطلح التضخم كمفهوم قد يشمل معاني و أنواع منها:

التعريف1: عرف الإقتصادي الأمريكي M.Friedman التضخم بأنه الزيادة المفرطة في إصدار النقد و اعتبره ظاهرة نقدية دائما و أبدا[17].

التعريف 2: يميز Keynes حالتين في الاقتصاد للتضخم إحداها دون مستوى التشغيل الكامل حيث أن زيادة الأسعار تحفز الاقتصاد و تؤدي إلى انخفاض البطالة و إلى الإستخدام الكامل و هذا هو النوع المحمود من التضخم حسب كينز (reflation)، أما النوع السيء للتضخم (inflation) فهو الذي ينشأ عن الزيادة في إصدار النقد حتى بعد مرحلة الإستخدام الكامل حيث تؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار و بالتالي إنخفاض القوة الشرائية للنقود[18].

[17] أكرم حداد ، مشهور هذلول ، النقود و المصارف ، دار وائل للنشو و التوزيع ، عمان–الأردن ، الطبعة الأولى، 2005 ، ص 195

[18] أكرم حداد ، مشهور هذلول ، مرجع سابق ، ص 195

التعريف 3: و يعرف هنا التضخم من خلال آثاره و هو : زيادة كمية النقود إلى الدرجة التي تفقدها قيمتها (ارتفاع في المستوى العام للأسعار) و لكن لفترة طويلة نسبيا، لأن الإرتفاع في المستوى العام للأسعار لفترة قصيرة لا يعتبر تضخما، هذا التعريف يعتبر التضخم كظاهرة سعرية توصف بالحركة المستمرة للإرتفاع في المستوى العام للأسعار و سواء قلنا ارتفاع المستوى العام للأسعار أو تدني قيمة النقود أي اعتبار النقود ظاهرة سعرية أو ظاهرة نقدية فالأمر واحد لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تدني قيمة النقود و لكن ليس شرطا أن يكون بنفس النسبة[19].

التعريف 4: التضخم هو ارتفاع كبير و مستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه إنخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، و يكون التضخم أكثر تسارعا عندما يصاحب الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلا من الضرائب[20].

و من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترات زمنية طويلة مع انخفاض القوة الشرائية للنقود (تدني قيمة النقود).

2. قياس التضخم

يتم قياس التضخم عن طريق تسجيل التغيرات التي تحدث في المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات أو بعبارة أخرى التوصل إلى مؤشر عام يرصد التغيرات في الأسعار و هو الرقم القياسي للأسعار و يعد هذا المؤشر من أفضل المقاييس للتعرف على التضخم إلا أنه تعترضه بعض الصعوبات تتعلق بتحديد الأسعار بسبب وجود أسعار متباينة لنفس السلعة حسب المنطقة و الأسواق و يتم حساب هذا المؤشر كالتالي[21]:

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{سعر السلعة في سنة المقارنة}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}} \times 100$$

[19] سليمان بوفاسة ، أساسيات في الاقتصاد النقدي و المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2018 ، ص 207

[20] هيل عجمي جميل الجنابي ، رمزي ياسين يسع أرسلان ، النقود و المصارف ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان–الأردن ،الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 277

[21] منعم أحمد خضير ، الإقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، عمان–الأردن ، الطبعة الأولى ، 2022 ، ص 276

و يتم استخدام الرقم القياسي للأسعار في حساب المعدل السنوي للتضخم باستخدام الصيغة التالية[22]:

$$\text{المعدل السنوي للتضخم (f)} = \frac{\text{الرقم القياسي لاسعار المستهلك في سنة ما} - \text{الرقم القياسي لاسعار المستهلك في السنة السابقة عليها}}{\text{الرقم القياسي لاسعار المستهلك في السنة السابقة عليها}} \times 100$$

كما يمكن حساب التضخم عن طريق الفجوة التضخمية كالتالي[23]:

الفجوة التضخمية = إجمالي الإستخدامات – إجمالي الموارد

$$\text{الفجوة التضخمية} = (Y+M) - (C+I+G+X)$$

حيث أن:

C: الإستهلاك

I: الإستثمار

G: الإنفاق الحكومي

X: الصادرات

M: الواردات

Y: الناتج بالأسعار الثابتة

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الفجوة التضخمية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

[22] وحيد مهدي عامر ، السياسات النقدية و المالية و الاستقرار الاقتصادي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2010 ،ص 167

[23] منعم أحمد خضير ، مرجع سابق ، ص 277

المطلب الثاني: أنواع التضخم و أسبابه

1. أنواع التضخم

يأخذ التضخم أشكالا مختلفة إذ تختلف حسب المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها و لكنها تشترك في خاصية معينة و هي عجز النقود عن أداء وظائفها أداءا كاملا و بالتالي سنعرض هنا أنواع التضخم حسب المعايير المعتمدة كما يلي:

1.1.معيار تحكم الدولة في جهاز الأثمان:

يرتبط هذا المعيار بمدى تحكم الدولة في المستويات العامة للأسعار و يضم نوعين من التضخم و هما كالتالي:

1.1.1.التضخم الطليق(الظاهر):يكون فيه ارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها حيث في هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب بصورة تلقائية بهدف تحقيق التوازن بين العرض و الطلب و بالإضافة إلى عدم تدخل الدولة إلا أن هناك عوامل أخرى تقف وراء هذه الإرتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة كضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي و العوامل النفسية للأفراد[24].

2.1.1.التضخم المكبوت: و هو التضخم المخفي الذي يتحقق بشكل ارتفاعات غير مرئية في الأسعار حيث لا تظهر هذه الإرتفاعات في الأسعار في السوق بسبب السياسات و الإجراءات التي تمنع ظهوره و تحققه بشكل علني فالتضخم المكبوت هذا يحصل بشكل سري عن طريق تعاملات خفية من خلال ما يطلق عليه بالسوق

[24] عبد الصمد سعودي ، الاقتصاد النقدي و الأسواق المالية ، الإبتكار و النشر للتوزيع ، عمان ، الطبعة 2018 ، ص 224

السوداء التي تعمل في الخفاء و لا تظهر تعاملاتها في العلن و بالتالي هذا النوع من التضخم موجود و لكنه لا يظهر نتيجة الإجراءات و السياسات التي تمنع ظهوره[25].

1.2.معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:

يختلف التضخم في قطاع السلع و الخدمات عن التضخم في أسواق عوامل الإنتاج و بالتالي يمكن تعريف كل منهما كالتالي:

1.1.2.التضخم السلعي: يحصل في قطاع صناعات السلع الإستهلاكية و يعبر عن الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الإدخار و يترتب عليه تحقيق أرباح قدرية في قطاع صناعة سلع الإستهلاك[26].

2.1.2. التضخم الرأسمالي: يحصل التضخم الرأسمالي في قطاع صناعات الإستثمار و يعبر عن الزيادة في قيمة سلع الإستثمار على نفقات إنتاجها و يترتب عليه تحقيق أرباح قدرية في كل من قطاع صناعات سلع الإستهلاك و قطاع صناعات سلع الإستثمار[27].

2.2. معيار مدى حدة الضغط التضخمي:

يعتمد هذا المعيار على أساس السرعة التي ترتفع بها الأسعار في تعريف التضخم و يميز بين:

1.2.2.التضخم الجامح: هو التضخم الذي يشهد إرتفاعات سريعة و حادة في الأسعار ، حيث أن قيمة النقود تنخفض بدرجة كبيرة إذ تكاد تفقد قوتها الشرائية و لهذا يتم التخلي عن النقود و عدم الإحتفاظ بها حتى يتم تلافي الإنخفاض في قوتها الشرائية و ذلك عن طريق انفاقها والإحتفاظ بالأصول الأخرى غير النقود[28].

[25] فليح حسن خلف ، الاقتصاد الكلي ، عالم الكتب الحديثة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 314

[26] عبد الصمد سعودي ، مرجع سابق ، ص 226

[27] عبد الصمد سعودي ، مرجع سابق ، ص 227

[28] فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 314

2.2.2. التضخم الزاحف: يكون فيه ارتفاع الأسعار بطيئ و خلال فترات زمنية مختلفة و تكون زيادة الطلب الكلي معتدلة ، هذا النوع من التضخم يمكن السيطرة عليه و أحيانا تعمل الدولة على تحقيقه من أجل تحفيز الإستثمار[29].

2. أسباب التضخم

في حالة التضخم لدينا العوامل التي تساهم في إختلال التوازن ، إرتفاع الطلب الكلي ، أو إنخفاض العرض الكلي . وفيما يلي سنتطرق إلى العوامل الدافعة إلى ذلك :

1.2. العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الإرتفاع:

من أهم هذه الدوافع ما يلي[30] :

1.1.2.زيادة الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري : تفترض النظريات الخاصة بالتوازن والخاصة بالعرض والطلب الكلي وجهاز الأثمان ، أن اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل يتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي . ويحدث التضخم عند هذا المستوى المتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا تقابله زيادة مماثلة في السلع والمنتجات المعروضة على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل وبالتالي إن حجم الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب في التضخم .

2.1.2.التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف : إن توسع البنوك التجارية في منح الإئتمان والإعتمادات يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة ، ويمكن أن ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج فتشجع المصارف على فتح عمليات الإئتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة . فيزداد إقبال رجال

[29] محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ، سهيل أحمد سمحان ، النقود و المصارف ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2010م – 1431هـ ، ص 79

[30] بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون ،الجزائر ،الطبعة الثانية ،2006 ، ص 148-149-150-151.

الأعمال على الإستثمار وهذا يؤدي إلى إرتفاع الأسعار منبئا عن ظاهرة تضخمية يكون سببها الأول الإعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين .

3.1.2.العجز في الميزانية : ويقصد بها زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي . ويعتبر عجز الميزانية وسيلة معتمدة تلجأ الحكومة إليها وهي على دراية بآثارها السيئة ، وكل ذلك لإنعاش الحركة الإقتصادية وتنفيذ برامجها العسكرية والمدنية وهذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل . أما إذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشتغلة في هذه الحالة تكون النفقات العامة سببا في إرتفاع الأسعار . والتي كانت نتيجة لعدم التوازن ما بين فائض النقد المتداول المتمثل بإزدياد الإنفاق العام والمعروض السلعي.

4.1.2.تمويل العمليات الحربية: لدينا من الأسباب المؤدية للتضخم الحروب ، وذلك لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة ، فإذا رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجأ إلى إصدار المال اللازم فهي تحتاج إلى المال قبل إندلاع الحرب وذلك للإستعداد ، وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد وبعد الحرب وذلك لمعالجة ما خلفته الحرب.

5.1.2.الإرتفاع في معدلات الأجور: لعل السبب المباشر في إرتفاع معدلات الأجور يكمن في الأنظمة الإقتصادية الرأسمالية ، التي تسمح للنقابة العمالية وتعطيها الحق في الإضراب لتحقيق مطالبهم في رفع الأجور ، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى الرفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل ويمكن للحكومة أن تقترح الحلول التالية لتجاوز هذه المشكلة :

- الإتفاق مع الإتحادات العمالية على عدم المطالبة بالزيادة في الأجور لمدة زمنية محددة.
- الإتفاق مع الإتحادات العمالية على المطالبة بالزيادة في الأجور بنسبة تتعادل مع نسبة الزيادة في إنتاجيتهم مع المحافظة على الإستقرار النسبي للاسعار .

6.1.2.التوقعات والأوضاع النفسية : قد تكون العوامل النفسية والتقديرية سببا في إرتفاع الطلب الكلي الفعال أكثر من العوامل الإقتصادية ، لأنه في الكثير من الأحيان تكون الحالة النفسية للأفراد أثرا كبيرا في نشوء بعض

الظواهر الإقتصادية كالتضخم ، وأفضل الحالات التي تكون للظروف النفسية أثرا فعالا هي فترات الحروب لأن الظروف تكون مهيئة لتقبل الأقاويل والتنبؤات والتوقعات ، بحيث التنبؤ بإرتفاع الأسعار مستقبلا يزيد من حركة النشاط والإنتعاش في قطاعي الإستهلاك والإستثمار.[31]

2.2.العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الإنخفاض :

يعود التضخم إلى إختلال العلاقة ما بين الطلب الكلي الفعال وما يقابله من عرض السلع والمنتجات عند مستوى التشغيل الكامل . فقد يكون السبب في عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لعوامل عديدة منها [32]:

1.2.2تحقيق مرحلة الإستخدام التام : يمكن ان يصل الإقتصاد الوطني لمرحلة من الإستخدام والتشغيل التام لكامل العناصر الإنتاجية ، بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية كل متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى ، حيث يبقى الجهاز الانتاجي عاجزا أو دون المستوى المرتفع للطلب الكلي .

2.2.2. عدم كفاية الجهاز الإنتاجي : يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم الكفاية والمرونة في تزويد السوق بالسلع والمنتجات الضرورية ذات الطلب المرتفع ، فقد تعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية ، ويمكن أن تكون الأساليب المتبعة قديمة ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة.

3.2.2.النقص في العناصر الإنتاجية: يتمثل في نقص العمال المدربين والموظفين ذوي الخبرات والمهارات وكذلك النقص في المواد الأولية .

4.2.2.النقص في رأس المال العيني : عدم مرونة الجهاز الإنتاجي تعود إلى نقص رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل ، مما يباعد بين النقد المتداول بين المعروض من المنتجات والسلع والثروات المتمثلة

[31]بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 150.

[32]سكينة بن حمود ، مدخل لعلم الإقتصاد ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2009 ، ص 175-176.

في العرض الكلي المتناقص ، وبالتالي يظهر التضخم كمؤشر على وجود خلل توازني في السوق المحلي الذي يعبر عن النقص في المعروض الإنتاجي.

ومن المنطقي ألا يشترط فقدان المرونة وعدم كفاية الجهاز الإنتاجي تماما ، بل يكفي أن تكون عدم الكفاية في وضع يمنع الجهاز الإنتاجي من التحرك وتلبية متطلبات الطلب الكلي المرتفع.

المطلب الثالث: آثار التضخم و أساليب علاجه

1. آثار التضخم

يترتب عن التضخم آثار كثيرة تمس مستوى معيشة فئات المجتمع المختلفة كما تؤثر على كافة أوجه النشاط الاقتصادي و من بين هذه الآثار ما يلي[33]:

1.1. تأثير التضخم على الدخل: عندما يكون معدل التضخم مرتفعا تتأثر بعض فئات المجتمع بينما تستفيد فئات أخرى فالفئات التي ترتفع دخولها بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار تستفيد و يكون التأثير إيجابيا عليها نتيجة لارتفاع دخولها الحقيقية و عادة ما يكون مصدر دخل هذه الفئات من الأرباح ، بينما الفئات الأخرى التي تمثل أصحاب الدخول الثابتة كالموظفين الحكوميين و التي تمثل نسبة كبيرة من أفراد المجتمع فترتفع دخولها بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار و هذا ما يجعلها تعاني كثيرا من التضخم.

2.1.تأثير التضخم على الدائن و المدين: في أوقات التضخم يتضرر الدائن بينما يستفيد المدين لأن المدين يقترض مبالغ محدودة يلتزم بتسديدها بدون زيادة أو نقصان و لكن القيمة الحقيقية للدين تنخفض بارتفاع الأسعار و هذا ما يضر بالدائن و كذلك الحال بالنسبة للمدخرات في أوقات التضخم.

3.1.تأثير التضخم على النمو الاقتصادي: إختلفت آراء الإقتصاديين حول تأثير التضخم على النمو الاقتصادي فهناك من يرى بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي بحيث أنه يخلق حالة عدم التأكد من الأوضاع

[33] منعم أحمد خضير ، مرجع سابق ، ص 279

الاقتصادية في المستقبل و بالتالي تتأثر قرارات الإستثمار فيقل حجم الإستثمار ، كما تتأثر أيضا قرارات المدخرين لأن استمرار الزيادة في الأسعار تؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات و يؤثر التضخم أيضا على أصحاب الدخول التي تتمثل في الأجور أي العمال فيقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية مع ارتفاع الأسعار أما أصحاب الرأي الثاني فيرون أن الشواهد التاريخية لا تدلل على وجود انخفاض في حجم المدخرات أو أن الميل للعمل يقل بل يرون بأن التضخم يمكن أن يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي و قد يشجع على زيادة الإستثمار فزيادة الأسعار يعمل على زيادة الأرباح و هذا بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة و بالتالي يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة و ارتفاع حجم الناتج القومي خاصة عندما يكون الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل ، و من خلال هذه الآراء يلاحظ أن كل رأي يؤيد وجهة نظره و لكن صحة أي منهما تعتمد على كثير من العوامل من أهمها نوع التضخم فإذا كان من النوع المتزايد بسرعة فهو ضار بعملية النمو لما يخلقه من اضطرابات و حالة عدم إستقرار الأحوال الاقتصادية ، أما النوع الذي يتزايد ببطئ يمكن أن يكون دافعا للنمو مع وضع سياسات إقتصادية حكيمة تتمثل بإجراءات علاجية يمكن أن يؤثر إيجابيا على الإستثمار و الإدخار و الأجور و غيرها.

4.1.تأثير التضخم على أسعار الصادرات: يعتبر التضخم خطرا على أسعار الصادرات فالدول التي تعاني من التضخم تجد نفسها في موقع غير تنافسي مع دول العالم الخارجي خاصة إذا كانت أسعار منتجاتها تتزايد بمعدل يرتفع عن بقية أسعار السلع الخارجية و هذا ما يجعل أسعار السلع الوطنية مرتفعة مقارنة بأسعار السلع الأجنبية المشابهة و بالتالي حجم الواردات ينخفض و حجم الصادرات يرتفع و نتيجة لذلك يحدث عجز في الميزان التجاري و يزيد الوضع خطورة إذا كان التضخم ناتج عن الزيادة في الطلب على السلع و الخدمات حيث يترجم هذا الطلب إلى طلب على السلع الأجنبية أي زيادة حجم الواردات.[34]:

[34] منعم أحمد خضير ، مرجع سابق ، ص 279

2. أساليب علاج التضخم

يتم علاج التضخم عن طريق إتخاذ الإجراءات التالية[35]:

1.2.السياسة النقدية: يهدف الأمر في هذه الحالة إلى تقليل كمية النقود . ويتم ذلك بإستعمال أدوات السياسة النقدية التي تعمل في هذا الإتجاه.

1.1.2.عمليات السوق المفتوحة : حيث يقوم البنك المركزي بشراء النقود عن طريق بيع ما لديه من سندات و أذونات الخزينة .

2.1.2. الاحتياطي النقدي : يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالإحتفاظ بنسبة معينة كإحتياطي إجباري ، وفي أوقات التضخم يقوم بزيادة هذه النسبة لتقليل الإئتمان.

3.1.2.سعر الفائدة : يقرر البنك المركزي رفع سعر الفائدة على الإقراض لدى البنوك التجارية ، مما يقلل من فرص البنوك العاملة في منح الإئتمان وبالتالي يؤدي إلى إنخفاض عرض النقود.

4.1.2.سعر إعادة الخصم : من أجل السيطرة على التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة سعر إعادة الخصم على الأوراق التجارية(الكمبيالات) المسحوبة على البنوك المتعاملة معه.

2.2.السياسة المالية: تهدف السياسة المالية إلى تقليص نشاط الدولة الخاص بالإنفاق الحكومي وزيادته فيما يخص الإيرادات ، وتعتمد السياسة المالية عادة على الأدوات المالية لمعالجة مشكلة التضخم.

1.2.2.النفقات: حيث تسعى الحكومة إلى خفض الإنفاق إلى أدنى المستويات الممكنة.

2.2.2.الضرائب : تحاول الدولة أن ترفع معدلات الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة.

3.2.2.الإقتراض العام: تعمد الدولة إلى زيادة الإقتراض العام من المصادر المحلية ، وتؤجل في الوقت ذاته سداد الديون المستحقة.

[35] عبد الحكيم رشيد ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار البداية ناشرون و موزعون ، الأردن–عمان ، الطبعة الأولى، 2012، ص 200–201

3.2.الرقابة المباشرة:تلجأ الدولة إلى إتباع سياسة الرقابة على الأسعار وقد تضع حدودا قصوى لتمنع تجاوز الأسعار لهذه الحدود.[36]:

- تعتمد الدولة سياسة البيع بالبطاقات لتوفير المواد للمواطنين بالكميات المرغوبة وبأسعار معقولة.
- تتبع الدولة سياسة القيود الكمية على الإستيراد ، وخاصة عندما يكون جزء من التضخم ناجما عن عوامل خارجية .

المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم و البطالة في إطار منحنى فيليبس

أثارت العلاقة بين البطالة و التضخم جدلا كبيرا بين المحللين الإقتصاديين ، و هناك الكثير من العلماء الذين لا يزالون يناقشون هذه العلاقة و لازالت الأبحاث مستمرة و فيما يلي سنعرض تفسير العلاقة بين البطالة و التضخم حسب الاقتصادي البريطاني Alban Phillips.

المطلب الأول: تحليل منحنى فيليبس و إنتقاده

1. تحليل منحنى فيليبس:

وضح الاقتصادي البريطاني فيليبس عام 1958 من خلال دراسة تطبيقية أجراها على الاقتصاد البريطاني خلال الفترة (1861-1957) أن العلاقة بين معدل التغير في الأجور الكلية و معدل البطالة تكون علاقة عكسية، حيث أنه في ظل ظروف الرواج يزداد الطلب الكلي على السلع و الخدمات و يزداد معه الطلب على العمال و بالتالي يزداد مستوى التوظيف و ينخفض معدل البطالة و في نفس الوقت تزداد الأجور و من ثم الدخول فيرتفع الطلب على السلع و بالتالي ترتفع الأسعار و يحدث العكس في ظروف الركود و الكساد ، و قد تم فيما بعد تعديل العلاقة بين معدل البطالة و معدل تغير الأجور إلى العلاقة بين معدل البطالة و معدل التضخم ،[37] و هذا هو الشكل المتعارف عليه لمنحنى فيليبس في صورته النهائية ، حيث أنه في حالة الركود يقل الطلب على السلع و الخدمات و تنخفض

[36] عبد الحكيم رشيد ، مرجع سابق ، ص 201.

[37]قنوني حبيب، بن عدة محمد ريغي مليكة، 2014، مرجع سابق، ص 119.

مستويات الأسعار و بالتالي ينخفض معدل التضخم و في الوقت نفسه يقل الطلب على العمال و ينخفض مستوى التوظيف و بالتالي ارتفاع معدل البطالة و يحدث العكس في حالة الرواج أي أن العلاقة بين معدل البطالة و معدل التضخم هي علاقة عكسية لذلك فإن ميل منحنى فيليبس يكون سالب [38]كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل01: منحنى فيليبس في صورته الأولية و النهائية

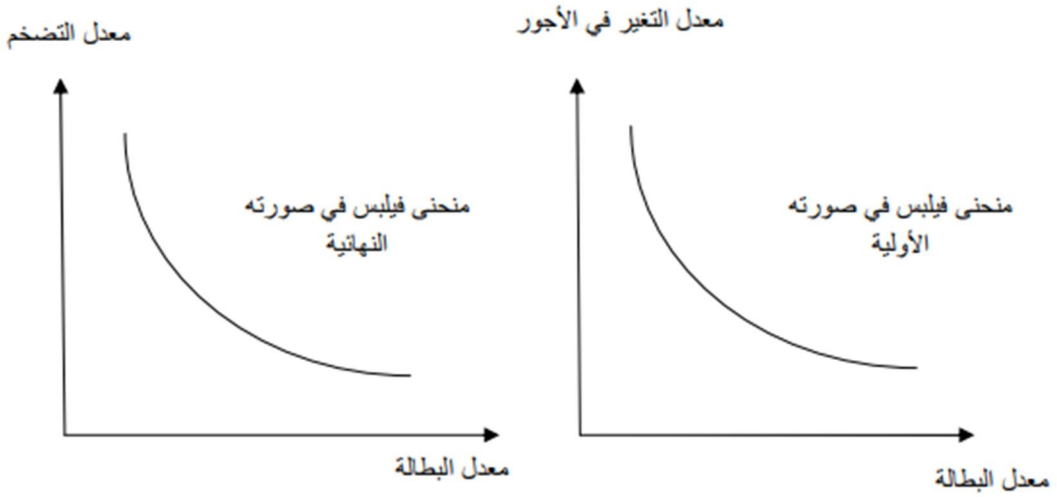

المصدر: قنوني حبيب، بن عدة محمد ريغي مليكة، 2014، مرجع سابق، ص 119

2. إنتقاد منحنى فيليبس و مشكلة الكساد التضخمي

ظهرت في أواخر الستينيات أزمة اقتصادية جديدة أثارت الشكوك حول فعالية منحنى فيليبس و زادت الإنتقادات عرفت هذه الازمة بالركود التضخمي و يقصد به زيادة و تراجع معدلات البطالة و معدلات التضخم في آن واحد و لقد احتج كل من Milton Friedman و Edmund.S.P على فعالية منحنى فيليبس في الأجل الطويل ، حيث جاءا بنظرية جديدة ميزت بين منحنى فيليبس قصير المدى و منحنى فيليبس طويل المدى عرفت هذه النظرية باسم "نظرية معدل البطالة الطبيعي لمنحنى فيليبس" ، و يرى فريدمان هنا أن الخطأ الأساسي في

[38] قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريغي مليكة، 2014، البطالة و التضخم في الجزائر – دراسة العلاقة بين الظاهرتين " 1990-2013" ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 11 ، ص 118

تحليل فيليبس هو عدم التمييز بين الأجور الحقيقية و الأجور الإسمية حيث أن فيليبس أخذ بمعدل الأجر الإسمي بدل الأجر الحقيقي، فزيادة الإنفاق في أي إقتصاد كان تؤدي إلى ارتفاع في معدل التضخم، غير أن الأجور لا تتفاعل بنفس السرعة مع الأسعار و هذا ما يجعل اليد العاملة رخيصة نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية و بالتالي يزداد الطلب عليها و تتراجع معدلات البطالة و في هذه الحالة يكون رد فعل العمال في المدى الطويل بمطالبتهم برفع الأجور نتيجة لإرتفاع الأسعار فيعود معدل البطالة إلى مستواه الأول بعد تحقيقهم لهذا المطلب و هذا ما أطلق عليه فريدمان بمعدل البطالة الطبيعي، و يكون شكل منحنى فيليبس في المدى الطويل يأخذ شكل مستقيم عمودي يدل على عدم وجود علاقة بين البطالة و التضخم [39]كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل02: منحنى فيليبس في الأجل الطويل وفقا لتحليل فريدمان

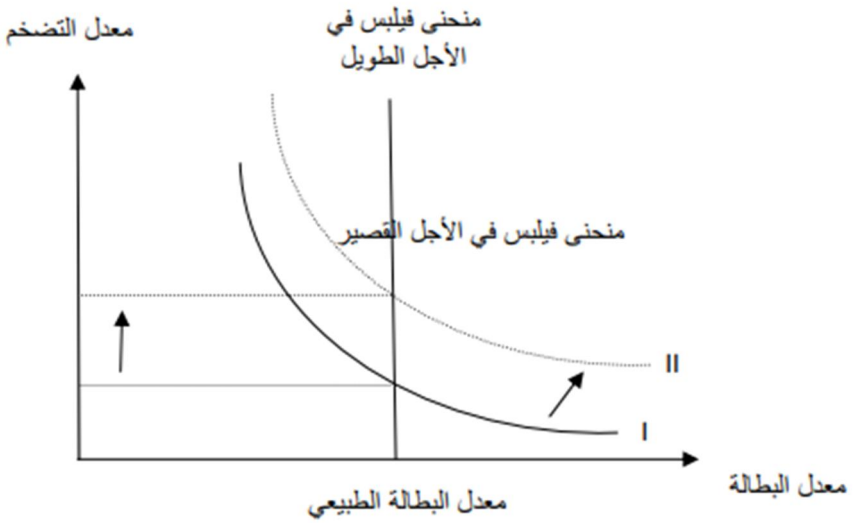

المصدر: قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريغي مليكة، 2014 ، مرجع سابق ، ص 120

المطلب الثاني: العلاقة العكسية بين التضخم و البطالة

تختلف النظرية الكينيزية عن النظرية الكلاسيكية في مسألة جوهرية وهي عدم قدرتها على تقديم نظرية واضحة للعوامل المحددة للمستوى العام للأسعار P والأجر النقدي . W فقد قدمت النظرية الكلاسيكية نموذجا قادرا على

[39] متيوي رحمة ، أفريل 2023 ، البطالة بين منحنى فيليبس و علاقة أوكن في الجزائر خلال الفترة 1989- 2020 ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد التاسع، العدد 01 ، ص 21

تحديد جميع متغيرات النموذج بما في ذلك المستوى العامل للأسعار P والأجر النقدي W ، وفي المقابل إفترضت النظرية الكينيزية حدوث توازن دون مستوى التشغيل الكامل ، الأمر الذي أبقى المستوى العام للأسعار والأجر النقدي خارج النموذج حيث أصبح$W=W^0$ كقيمه معطاة من خارج النموذج ، وعلى الرغم من أن الكينيزيين يعترفون عموما بإمكانية تغيير الأجر النقدي من حين لآخر ، إلا أن تناولهم للعوامل المحددة لهذا المتغير يبقى خارج النموذج العام [40].

وقد قام الإقتصادي فيليبس في سنة 1958 بدراسة إشكالية تحديد الأجر الإسمي وعلاقته بالبطالة في بريطانيا خلال الفترة (1957 – 1868) ، حيث توصل إلى وجود علاقة بين التضخم و البطالة وقام بتوضيحها في منحناه، وإعتمد في دراسته على إحصائيات توضح العلاقة بين معدل البطالة والتضخم مع مراعاة تغيرات الدورة الإقتصادية.

الشكل03: العلاقة السلبية بين التضخم و البطالة

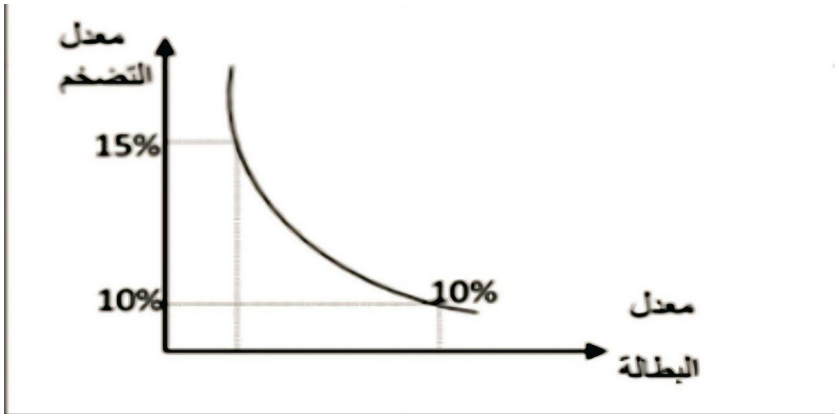

المصدر: هواري سفيان ،نقال فاطمة ، ص 76

يتضح من الشكل (03) أن المنحنى يعرض توليفات مختلفة من معدل البطالة والتضخم . حيث تسعى الدولة للتحكم فيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر سياساتها ، فعندما يرتفع الطلب الكلي يزيد المنتجون الإنتاج ، مما

[40] ميلود وعيل ، محمد هاني ، جوان 2018، العلاقة بين البطالة والتضخم دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر للفترة (2000 – 2015) ،مجلة آفاق للبحوث و الدراسات ، جامعة البويرة ، المجلد 02 ، العدد 02 ، ص 306

يزيد من فرص التشغيل وإرتفاع أجور العمال ، وهذا الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف وإرتفاع أسعار السلع والخدمات (إرتفاع معدل التضخم). وهذا يوضح وجود علاقة عكسية بين التضخم و البطالة[41].

المطلب الثالث: العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة

في العديد من الحالات ظهرت مشكلة البطالة والتضخم معا وبشكل كبير وملحوظ ، مما خالف منحنى فيليبس، فقد كانت هناك معدلات بطالة كبيرة بجانب معدلات تضخم ملموسة ، فكما قلنا سابقا بدأت الدول المتقدمة تعاني من ظاهرة تتزامن فيها معدلات بطالة عالية مصحوبة بمعدلات تضخم مرتفعة ، والتي تعبر عن فترات تشهد إرتفاعا في معدلات الأسعار، وتحدث هذه الحالة عندما يزداد الطلب على السلع والخدمات في الوقت الذي ينخفض فيه حجم التوظيف، و يمكننا تفسير العلاقة الموجبة بين البطالة والتضخم من خلال منحنى الطلب الكلي – العرض الكلي.

الشكل04: العلاقة الموجبة بين التضخم و البطالة

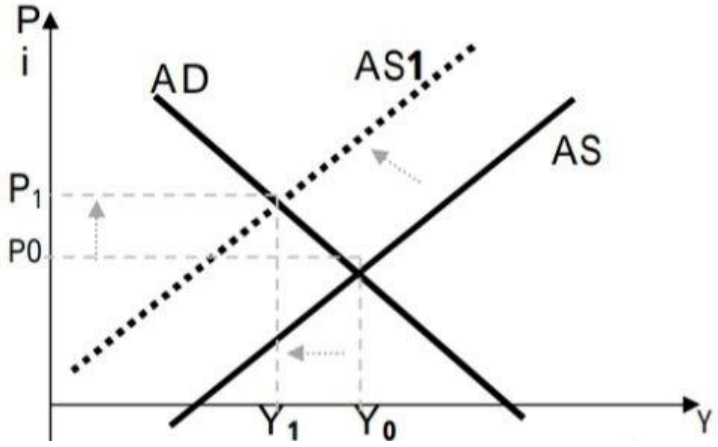

المصدر: ميلود وعيل ، محمد هاني ، مرجع سابق ، ص 308

[41] هواري سفيان ،نقال فاطمة ، أثر الإنفاق العام على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة(1990 –2020) دراسة قياسية بإستخدام نموذج ARDL ، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد و الإدارة ، المجلد 05 العدد 01 ،2021 ،ص 75 –76.

من الشكل (04) نلاحظ أن إرتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي إلى إنتقال منحنى العرض الكلي AS إلى اليسار AS1 مع بقاء منحنى الطلب الكلي AD ثابتا ، مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار من P0 إلى P1 و إنخفاض الناتج من Y0 إلى Y1 وهذا يؤدي إلى إرتفاع معدلات البطالة مع زيادة معدلات الأسعار[42] .

[42] ميلود وعيل ، محمد هاني ، مرجع سابق ، ص 308 .

خلاصة الفصل:

في الأخير يمكن القول مما سبق ذكره أن البطالة و التضخم يعتبران من التحديات الأساسية التي تواجه الأنظمة الاقتصادية لذا حاولنا في هذا الفصل شرح المفاهيم الأساسية لكل من البطالة و التضخم مع ذكر أسبابهما و آثارهما و كيفية علاجهما ، كما حاولنا البحث في الإطار النظري للعلاقة بينهما حسب الاقتصادي فيليبس والذي توصل إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة و التضخم وضحها في منحنى سمي بمنحنى فيليبس إلا أنه بعد ظهور أزمة الركود التضخمي في أواخر الستينيات تم انتقاده و التشكيك في صحته حيث أصبحت العلاقة طردية بين البطالة و التضخم في الأجل الطويل.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

مقدمة الفصل الثاني

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع البطالة و التضخم و منحنى فيليبس و فيما يلي سنعرض أهم الدراسات السابقة التي تطلعنا عليها و التي تمس موضوع دراستنا.

المبحث الأول: الدراسات الوطنية

دراسة هواري سفيان ، نقال فاطمة (2021)[43]: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام على البطالة و التضخم و تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بينهما في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) باستخدام النموذج القياسي ARDL و باستعمال المتغيرات التالية:المتغير التابع البطالة ch و المتغيرات المستقلة الإنفاق العام gفي المعادلة 1 و في المعادلة 2 المتغير التابع التضخم inf و المتغير المستقل الإنفاق العام g حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة في الأجل القصير و علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الإنفاق العام و البطالة ، كما لسياسة الإنفاق العام تأثير ضعيف و عكسي على معدل البطالة ، كما خلصت إلى علاقة في الأجل القصير و علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الإنفاق العام و التضخم ، كما لسياسة الإنفاق العام تأثير ضعيف و عكسي على معدل التضخم.

دراسة مخاشف سالم ، بوصلاح محمد عبد اللطيف (جوان 2022)[44]: تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر كل من عرض النقود و التضخم على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL بالإعتماد على كل من الكتلة النقدية M2 و معدل التضخم INF كمتغيرات مستقلة بالإضافة إلى المتغير التابع و المتمثل في معدل البطالة ، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدل التضخم و البطالة في الأجلين الطويل و القصير ، كل زيادة ب 1% في معدل التضخم تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بنحو 77.8% في الأجل الطويل ، كما توجد علاقة طردية بين العرض النقدي و البطالة و لكن هذه العلاقة غير معنوية.

[43] هواري سفيان ، نقال فاطمة (2021) ، أثر الإنفاق العام على البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL ، مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة ، المجلد 05 ، العدد 01 ، ص 73-92

[44] مخاشف سالم ، بوصلاح محمد عبد اللطيف (جوان 2022) ، أثر العرض النقدي و التضخم على البطالة في الجزائر (1990-2019) ، مجلة التكامل الإقتصادي ، المجلد 10 ، العدد 02 ، ص 21-38

دراسة كشاش منير ، زناتي سيد احمد (2024)[45]:تهدف هذه الدراسة لتوضيح اختلال توازن سوق العمل من خلال اختبار العلاقة بين البطالة والتضخم و تقدير منحنى فيليبس الأصلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM و بالاعتماد على بيانات سنوية لكل من متغيرات الدراسة و المتمثلة في البطالة unem و التي تعتبر متغير تابع و المتغيرات المستقلة المتمثلة في التضخم inf و معدل الناتج الداخلي الخام gdp ، توصلت الدراسة إلى أنه هناك علاقة تكامل متزامنة واحدة بين متغيرات الدراسة ، و أن العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر علاقة إجابية (طردية) لا تتوافق مع تقدير منحنى فيليبس و هذا ما تم تفسيره بوجود ركود تضخمي في الجزائر.

دراسة متيوي رحمة (أفريل 2023)[46]:تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على البطالة باعتبارها أحد أكبر التحديات التي تواجهها مختلف الإقتصاديات و البحث في علاقتها بباقي المتغيرات الاقتصادية ، و لسبل القضاء عليها أو التقليص منها ، و لعل أبرز هذه العلاقة هي علاقة أوكن و منحنى فيليبس ، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه المشكلة غي الجزائر خلال الفترة (1989-2020) و ذلك بتطبيق نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوة الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL باستعمال متغير البطالة CH كمتغير تابع و متغيرات معدل التضخم LR و الناتج المحلي الإجمالي PIB كمتغيرات مستقلة ، حيث توصلت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة و الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل و بين البطالة و التضخم في المدى القصير ، و غياب العلاقة بين البطالة و التضخم في المدى الطويل.

[45] كشاش منير ، زناتي سيد أحمد (جانفي 2024) ، إختلال التوازن في سوق العمل ، دراسة العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر منحنى فيليبس الأصلي ، مجلة إقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 08 ، العدد 02 ، ص 461-470

[46] متيوي رحمة (أفريل 2023) ، البطالة بين منحنى فيليبس و علاقة أوكن في الجزائر خلال الفترة (1989-2020) ، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد التاسع ، العدد 01 ، ص19-36

دراسة بوالكور نور الدين (جوان 2017)[47]: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و قياس العلاقة بين معدلالتضخم و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) باستخدام منهجية فيليبس في تحليل العلاقة بين معدلات التضخم و البطالة وباستعمال المتغيرات: معدل البطالة UN معدل التضخم INF ، و قد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين معدل التضخم و البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة هي علاقة عكسية ، مما يسمح بتطبيق منحنى فيليبس على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة حيث توصلت إلى أن الحد الأدنى الذي لا ينخفض دونه معدل البطالة هو 18.75 مهما ارتفع معدل التضخم ، كما أن الإنخفاض في معدل البطالة ب 0.0412 نقطة في المتوسط ، يصاحبه ارتفاع في معدل التضخم بنقطة واحدة في المتوسط بالإضافة إلى ذلك أن انخفاض معدل البطالة ب 0.177 % في المتوسط يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم ب 10%.

دراسة حنان بقاط ، زكية محلوس ، أحمد بن حليفة (2021)[48]:تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة و شكل العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) باستخدام اختبار التكامل المشترك حسب جرانجر و جوهانسن و اختبار السببية لجرانجر و باستعمال متغير معدل التضخم inft كمتغير تابع و متغير معدل البطالة chot كمتغير مستقل ، حيث توصلت النتائج إلى عدم وجود تكامل مشترك بين التضخم و البطالة أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى و عدم وجود علاقة سببية بين البطالة و التضخم ، و بالتالي يمكن القول بأن البطالة و التضخم لا يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020).

[47] بوالكور نور الدين (جوان 2017) ، تحليل و قياس العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار منحنى فيليبس ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ، العدد السابع ، ص 647-665

[48] حنان بقاط ، زكية محلوس ، أحمد بن حليفة (2021) ، جدلية العلاقة (التضخم-البطالة) دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2020 ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، المجلد 14 ، العدد 01 ، ص 186-200

دراسة سمير شرقرق ، وهيبة قحام ، فاتح صيد (جوان 2020)[49]:تهدف الدراسة إلى قياس و تحليل أثر معدل البطالة و التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ و دوال الإستجابة للصدمات و باستعمال معدل النمو الاقتصادي GDP كمتغير تابع و معدل البطالة UMP و معدل التضخم INF كمتغيرين مستقلين حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين معدل النمو و البطالة و التضخم ، و أن حدوث صدمة إجابية في معدل البطالة سيكون لها أثر معنوي سلبي على معدل النمو في المدى القصير و المتوسط وأثر إيجابي في المدى الطويل ، كذلك حدوث صدمة إجابية في معدل التضخم سيكون لها أثر معنوي سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل و القصير ، بالإضافة إلى ذلك فإن حدوث صدمة إيجابية في معدل النمو سيكون لها أثر معنوي سلبي على معدل البطالة و التضخم في المدى الطويل و القصير.

دراسة محمد لموتي (جوان 2023)[50]: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تأثير معدل التضخم على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL و باستعمال معدل البطالة Chom كمتغير تابع و معدل التضخم Inf كمتغير مستقل حيث توصلت النتائج إلى إثبات ملائمة نموذج ARDL لهذه العلاقة لاجتيازه كل الإختبارات الدالة على قبوله ، كما أقرت هذه الدراسة أيضا طردية العلاقة بين الظاهرتين ، و هذا للإشارة الموجبة للمعلمة المقدرة لمعدل التضخم 0.9734 أي ارتفاع التضخم ب 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة ب 0.9734% ، و بالتالي تعاني الجزائر من ظاهرة الركود التضخمي و يتناقض اقتصادها مع علاقة فيليبس.

[49] سمير شرقوق ، وهيبة قحام ، فاتح صيد (جوان 2020) ، دراسة قياسية لأثر معدل البطالة و التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018 باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 31 ، العدد 2 ، ص 111-122

[50] محمد لموتي (جوان 2023) ، قياس أثر معدل التضخم على معدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2021) ، مجلة نماء للإقتصاد و التجارة ، المجلد 07 ، العدد 01 ، ص 71-83

دراسة فريد طهراوي (جوان 2022)[51]: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر العلاقة الموجودة بين المؤشرين الإقتصاديين و اللذان يمثلان منحنى فيليبس و هما معدلي البطالة و التضخم و أثرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2019) باستخدام اختبار السببية تودا ياماموتو و التقدير القياسي بواسطة نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL و باستعمال معدل النمو الاقتصادي gdp كمتغير تابع و معدل البطالة chom و معدل التضخم inf كمتغيرين مستقلين ، حيث توصلت النتائج إلى غياب لأثر منحنى فيليبس إجمالا على النمو الإقتصادي غير أنها أوضحت وجود أثر كل مؤشر على حدى بحيث بينت وجود علاقة سببية للمدى الطويل لأثر معدلات البطالة في النمو الاقتصادي كما بينت النمذجة القياسية وجود أثر للتضخم على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل كذلك و في الأخير غياب السببية بين التضخم و البطالة و هو ما يسمى بالركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري.

دراسة لمريني نجلاء (2017-2018)[52]: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إستراتيجيات مواجهة البطالة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ لولاية تلمسان خلال الفترة (2000-2018) باستخدام أداة سبر الأراء و بالإعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS و قد توصلت الدراسة في الأخير إلى أن الإستراتيجيات قد ساهمت فعلا في توفير مناصب عمل جديدة و أعادت الحياة لعديد من الأسر الفقيرة من خلال القروض الممنوحة عبر الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب خلال فترة الدراسة و لكن كل هذا تبقى مساهمة ضعيفة مقارنة إلى ما هو منتظر منها كما توصلت أيضا إلى أن القوانين و التعديلات التي استحدثت في الفترة (2013-2015) أعطت أثر إيجابي في إقبال حاملي الشهادات العليا للإقتراض عن طريق الوكالة ، أيضا ضبط و تنظيم

[51] فريد طهراوي (جوان 2022) ، نمذجة قياسية لأثر منحنى فيليبس في النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1991-2019 ، مجلة التنمية و الإستشراف للبحوث و الدراسات ، المجلد 07 ، العدد 01 ، ص 19-37

[52] لمريني نجلاء (2017-2018) ، إستراتيجيات مواجهة البطالة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ لولاية تلمسان (2000-2018) ، أطروحة دوكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، تخصص التحليل المؤسساتي و التنمية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

الجهاز و أعطته أكثر من مصداقية من ذي قبل ، المؤهل و المستوى التعليمي للشباب له دور أساسي في نجاح و استمرارية المشروع ، سوء التنسيق بين مختلف أجهزة الشغل و تداخل المهام فيما بينها هو ما ينقص من مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها.

دراسة منور محمد (2015–2016)[53]:تهدف هذه الدراسة إلى دراسة ضاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970–2012) باستخدام إختبار السببية ل Granger ، إختبار التكامل المتزامن ل Johansen ، نموذج تصحيح الخطأ دوال الإستجابة الدفعية و تجزئة التباين ، و باستعمال متغير التضخم INF كمتغير تابع و متغيرات الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي PIB الإنفاق الحكومي DEPG ، سعر الصرف الإسمي TCH ، عرض النقود M2 كمتغيرات مستقلة و قد توصلت النتائج إلى أن سعر الصرف يؤثر عكسيا و معنويا على التضخم في المدى الطويل في الجزائر ، أما الإنفاق الحكومي فله تأثير إيجابي و معنوي على التضخم في المدى الطويل في الجزائر.

دراسة بن معمر عبد الباسط ، شلوفي عمير ، بن غالم عبد الهادي ،(2022)[54]: تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في إطار منحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2020) بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الغير خطي NARDL وبإستعمال التضخم (INF) كمتغير مستقل والبطالة (UNE) كمتغير تابع ، حيث توصلت النتائج إلى تحقق إفتراضات منحنى فيليبس في الأجل الطويل من جانب التأثيرات السالبة للتضخم ، وعدم تحققها بالنسبة للتأثيرات الموجبة للتضخم على معدلات البطالة ، وعدم تناظر العلاقه في الأجلين الطويل والقصير بين التأثيرات السالبة والموجبة وللتضخم ، وأن العلاقة بين التضخم والبطالة هي علاقة غير خطية.

[53]منور محمد (2015–2016) ، ظاهرة التضخم في الجزائر دراسة قياسية ، أطروحة ماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، تخصص إقتصاد كمي ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

[54] بن معمر عبد الباسط ، شلوفي عمير ، بن غالم عبد الهادي (جوان 2022) ، إعادة صياغة منحنى فيليبس في الجزائر بإستخدام نموذج NARDL دراسة قياسية للفترة (1980–2020) دفاتر MECAS ، المجلد 18 ، العدد 1 ، ص 298–311

دراسة قنوني حبيب ، بن عدة محمد ، ريغي مليكة (2014)[55]:تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2013) بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط واختبار السببية لجرانجر وبإستعمال التضخم كمتغير تابع والبطالة كمتغير مستقل ، حيث توصلت النتائج إلى عدم وجود علاقة سببية بين البطالة والتضخم ، وأن العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر تكون شبه معدومة.

دراسة سليمان كعوان ، (2017)[56]:تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970– 2015) بإستخدام إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية وإختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ VECM وسببية جرانجر وبإستعمال التضخم كمتغير مستقل والبطالة كمتغير تابع ،حيث توصلت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة ووجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد تمتد من معدل التضخم إلى معدل البطالة.

دراسة طلال زغبة، عبد المطلب بيصار ، محاد عريوة [57](2020):تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2018) بإستخدام إختبار التكامل المشترك وإختبار السببية لجرانجر وإختبار نموذج الإنحدار الذاتي VAR وبإستعمال التضخم كمتغير مستقل والبطالة كمتغير تابع ، حيث توصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد تتجه من معدل التضخم نحو معدل البطالة ووجود علاقة طردية بينهما وأن فرضيات منحنى فيليبس لا تتوافق مع واقع الإقتصاد الجزائري.

[55] قنوني حبيب ، بن عدة محمد ، ريغي مليكة (2014)، البطالة والتضخم في الجزائر دراسة العلاقة بين الظاهرتين خلال الفترة (1990 – 2013) ، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 11 ، ص 112 – 125.

[56] سليمان كعوان (2017) ، تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970– 2015) في إطار السببية والتكامل المشترك، مجلة الباحث الإقتصادي ، العدد 7 ، ص 144 – 162.

[57] طلال زغبة، عبد المطلب بيصار ، محاد عريوة (2020) ، العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر : تحليل منحنى فيليبس، مجلة آفاق علمية ، المجلد 12 ، العدد 5 ، ص 679 – 698

دراسة شلوفي عمير (2017)[58]: تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحنى فيليبس في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980 – 2015) بإستخدام منهجية فيليبس المطور و بإستعمال التضخم كمتغير تابع والبطالة كمتغير مستقل ، حيث توصلت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة وعدم تحقق الفرضيات الأولى لمنحنى فيليبس.

دراسة ميلود وعيل ، محمد هاني(2018)[59]:تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقه بين البطالة والتضخم في منحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2015) بإستخدام إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء وبإستعمال البطالة كمتغير تابع والتضخم كمتغير مستقل ، حيث توصلت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم.

دراسة بن تركي أمينة ، زرزي فتيحة (2019)[60]: تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2018) بإستخدام إختبار الإستقراريه والتكامل المشترك ونموذج شعاع الإنحدار الذاتيVAR وبإستعمال التضخم كمتغير تابع والبطالة كمتغير مستقل ، حيث توصلت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة.

دراسة شلوفي عمير (2014/2013)[61]:تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل التضخم والبطالة وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2011) بإستخدام منهجية تحليلية قياسية بالإعتماد على منهجية التكامل المتزامن ومنهجية فيليبس المطور و بإستعمال التضخم كمتغير تابع والبطالة كمتغير مستقل، حيث توصلت النتائج إلى عدم وجود إرتباط بين التضخم والبطالة ووجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة.

---

[58] شلوفي عمير (2017) ، العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحنى فيليبس في الإقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة (1980 – 2015)، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات ، المجلد 2 ، العدد 2 ، ص 1 – 13

[59] ميلود وعيل ، محمد هاني (جوان 2018) ، العلاقة بين البطالة والتضخم دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر للفترة (2000 – 2015) ، مجلة آفاق للبحوث والدراسات ، جامعة البويرة ، المجلد 2 ، العدد 2 ، ص 304 – 314

[60] بن تركي أمينة ، زرزي فتيحة (2019) ، العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2018) دراسة قياسية بإستخدام أشعة الإنحدار الذاتيVAR ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث العلمية، المجلد 3 ، العدد 2 ، ص 81 – 98 .

[61] شلوفي عمير(2013-2014) ، التضخم والبطالة وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980 – 2011) ، أطروحة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان ، ص 1 – 289

المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية

دراسة حنان قندوز ، إسماعيل بن قانة (2022)[62]: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز و دراسة أثر البطالة على التضخم من منظور منحنى فيليبس لعينة من الدول النامية خلال الفترة (1991-2018) باستخدام نموذج Panel ARDL ، التكامل المشترك و باستعمال المتغيرات التالية: المتغير التابع التضخم و المتغير المستقل البطالة حيث توصلت هذه الدراسة قياسيا بناءا على متغيرات الدراسة ، إلى أن هناك علاقة تكاملية توازنية طويلة الأجل بين التضخم و البطالة و هي علاقة طردية حيث أن زيادة البطالة بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة التضخم بمقدار 2.303562 و هي علاقة غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، و بالتالي استحالة تطبيق منحنى فيليبس على اقتصاديات الدول النامية خلال فترة الدراسة ، و هذا يدل على أن الدول النامية تعاني من ركود تضخمي طيلة فترة الدراسة.

دراسة نشوى محمد عبد ربه (2024)[63]: تهدف هذه الدراسة إلى قياسو تحليل العلاقةبين البطالة و التضخم في إطار منحنى فيليبس تقدير مثلث جوردون في مصر خلال الفترة (1991-2021) باستخدام نموذج VAR و سببية جرانجر Granger Causality و باستعمال المتغيرات التالية: المتغير التابع معدل التضخم INF و المتغيرات المستقلة معدل البطالة UNE ، الناتج المحلي الإجمالي GDP حيث توصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه من البطالة إلى التضخم ، كما وجدت الدراسة اقتران موجب بين البطالة و التضخم ، مما يؤكد صحة نموذج جوردون (الركود التضخمي) في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة.

[62] حنان قندوز ، إسماعيل بن قانة ، 2022 ، أثر البطالة على التضخم من منظور منحنى فيليبس دراسة قياسية لعينة من الدول النامية خلال الفترة 1991-2018 ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، المجلد 08 ، العدد 01 ، ص 103-116

[63] نشوى محمد عبد ربه (2024) ، دراسة قياسية منحنى فيليبس في مصر تقدير مثلث جوردون خلال الفترة (1991-2021) ، مجلة دراسات ، المجلد الخامس و العشرون ، العدد الثاني ، ص 29-56

دراسة سمير الأمير غازي (2024)[64]: تهدف هذه الدراسة إلى قياس و تحليل منحنى فيليبس و طبيعة العلاقة بين التضخم و البطالة في مصر خلال الفترة (1990-2020) باستخدام نموذج إنحدار العتبة Threshold Regression و نموذج Pai-Perron و نموذج جذر الوحدة ، و باستعمال المتغيرات التالية: معدل البطالة و تم اعتباره المتغير التابع ، معدل التضخم السنوي و اعتبر متغير مستقل ، المعروض النقدي يعتبر متغير غير العتبة (متغير حاكم) ، سعر الفائدة الحقيقي و هو متغير غير العتبة (متغير حاكم) ، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة غير خطية بين التضخم و البطالة و لكن هذه العلاقة تختلف طبقا لمعدل البطالة السائد في فترة الدراسة حيث أنه قبل مستوى 10.9% تكون العلاقة بين التضخم و البطالة طردية و هو تحقق ظاهرة الركود التضخمي.

دراسة جلال نافل شيخ العيد (2021)[65] :تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة (1997 - 2019) بإستخدام إختبار السببية لجرانجر وبإستعمال التضخم كمتغير مستقل والبطالة كمتغير تابع ، حيث توصلت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة وإمكانية تطبيق منحنى فيليبس على الإقتصاد الفلسطيني.

[64] سمير الأمير غازي (يوليو 2024) ، منحنى فيليبس و طبيعة العلاقة بين التضخم و البطالة في مصر خلال الفترة (1990-2020) باستخدام نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression)، مجلة دراسات ، المجلد الخامس و العشرون ، العدد الثالث ، ص 41-71

[65] جلال نافل شيخ العيد (2021)، العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة قياسية للفترة (1979 - 2019) ، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث ، المجلد 9 ، العدد 1 ، ص 88 - 106

دراسة Samuel Ugochukwu Daniel , Victoria Chidinma Israel , Chibuzor Benjamin Chidubem , Joel Quansah(2021)[66]: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين التضخم والبطالة في إطار منحنى فيليبس والتحقيق في أسباب البطالة والتضخم في نيجيريا خلال الفترة (1981 – 2020) بإستخدام نماذج الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL وبإستعمال متغير البطالة و التضخم ، حيث قام بتقدير 3 نماذج قياسية ، و توصلت النتائج إلى عدم وجود علاقة تكامل في المدى الطويل ، وأن النتائج المتوصل إليها تدعم فرضية منحنى فيليبس في نيجيريا ووجود علاقة غير معنوية بين التضخم والبطالة وعدم وجود علاقة سببية بينهما .

دراسة Fumitaka Furuoka , Qaiser Munir(2014)[67]: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين البطالة والتضخم في ماليزيا خلال الفترة (1973 – 2004) بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM لإختبار منحنى فيليبس بإستعمال معدل البطالة كمتغير مستقل والتضخم كمتغير تابع، حيث توصلت النتائج إلى وجود علاقة توازن عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم . ومن خلال إختبار التكامل المشترك لدراسة العلاقة بين المتغيرين أشارت النتائج إلى وجود تأثير سلبي في المدى القصير والمدى الطويل من معدل البطالة إلى معدل التضخم.

[66] Samuel Ugochukwu Daniel , Victoria Chidinma Israel , Chibuzor Benjamin Chidubem , Joel Quansah(2021) , Relationship Between Inflation and Unemployment : Testing Philips curve Hypotheses and Investigating the Causes of inflation and Unemployment in Nigerai , Path of Sience , Vol 7 ,Nom 9, page 1013 - 1027

[67] Fumitaka Furuoka , Qaiser Munir (June 2014) , Unemployment and Inflatation in Malaysai : Evidence From Error Correction Model , Malaysian Journal of Business and Economics , Vol 1 , No 1 , page 35 - 45 .

خلاصة الفصل:

و هذه هي أهم الدراسات التي اطلعنا عليها في بحثنا فمنها من استخلصت إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم (تحقق منحنى فيليبس) و منها من استخلصت وجود علاقة طردية بين الظاهرتين ، و في دراستنا سنحاول تقدير العلاقة بين التضخم و البطالة في إطار محنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) و هي فترة تختلف عن الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة و التضخم في إطار منحنى فيليبس خلال الفترة (1990–2023)

مقدمة الفصل الثالث

من خلال ما قمنا بدراسته خلال الفصل الأول للإطار النظري للتضخم و البطالة و استنادا لما قدمناه في الفصل الثاني من الدراسات السابقة قمنا في هذا الفصل بدراسة تطور التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) و دراسة العلاقة بينهما ، كما قمنا بمحاولة تقدير علاقة فيليبس على الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على نموذج ARDL و سنذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي.

المبحث الأول: واقع البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

عانى الاقتصاد الجزائري كثيرا من مشكلتي البطالة و التضخم و هذا راجع لعدة أسباب و في هذا المبحث سنحاول عرض واقع البطالة و التضخم في الجزائر حيث قمنا باستخدام بيانات سنوية عن الفترة (1990-2023) تم جمعها من موقع البنك الدولي كم اعتمدنا على برنامج Excel في إعداد المنحنيات.

المطلب الأول: تطورمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

من خلال الشكل 05 الذي يوضح لنا تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) يمكن تقسيم تطور معدلات البطالة إلى أربع مراحل أساسية و هي:

المرحلة الأولى (1990-2001): تميزت هذه المرحلة بارتفاع كبير في معدلات البطالة حيث بلغت أعلى قيمة في سنة 1995 قدرت ب 31.84 % و يرجع هذا الإرتفاع إلى انخفاض أسعار النفط في هذه الفترة مما أدى إلى ظهور أزمة اقتصادية تسببت في إفلاس العديد من المؤسسات و بالتالي تم تسريح عدد كبير من العمال بالإضافة إلى ذلك عجز المؤسسات العمومية بسبب انخفاض قيمة الدينار الجزائري مما أدى إلى غلق بعض المؤسسات العمومية أو خوصصتها فنتج عن ذلك ارتفاع في معدلات البطالة.

المرحلة الثانية (2002-2013): عرفت معدلات البطالة خلال هذه المرحلة إنخفاضا كبيرا و متتاليا حيث بلغت أدنى قيمة سنة 2013 قدرت ب 9.82 % و هذا راجع إلى مجموعة من الإصلاحات و السياسات التي قامت بها الحكومة للقضاء على البطالة و خلق مناصب شغل، حيث توجهت الجزائر في هذه الفترة إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العمومي لإنعاش إيراداتها بعد الإرتفاع الذي عرفته معدلات النمو الاقتصادي الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط و ذلك بإطلاق البرامج الخماسية الواعدة التي سطرت أهداف معينة لبلوغها و تحقيقها من بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي و بالتالي خلق فرص عمل جديدة ، بالإضافة إلى تحسن الوضعية الأمنية و الاقتصادية للبلاد في هذه الفترة التي ساعدت على الاستقرار السياسي والإجتماعي.

المرحلة الثالثة (2014-2023): بعد سنة 2014 عادت معدلات البطالة إلى الإرتفاع مرة أخرى بسبب انخفاض أسعار النفط حيث اتبعت الحكومة سياسة تجميد عمليات التوظيف في القطاعات العمومية لمواجهة الإنخفاضات المتتالية في أسعار النفط كما تم تسريح عدد كبير من العمال في هذه الفترة بسبب غلق العديد من المؤسسات و في سنة 2020 زاد ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير بسبب جائحة كورونا حيث وصل إلى 14.06 % حيث تم تعليق عدة نشاطات إقتصادية و غلق العديد من المؤسسات و المصانع و في سنة 2021 بدأت معدلات البطالة في الإنخفاض إذ بدأت الأزمة الصحية العالمية في الإنفراج و عاد النشاط الاقتصادي إلى الإنتعاش مرة أخرى فتوالت الإنخفاضات لتصل إلى 11.70%.

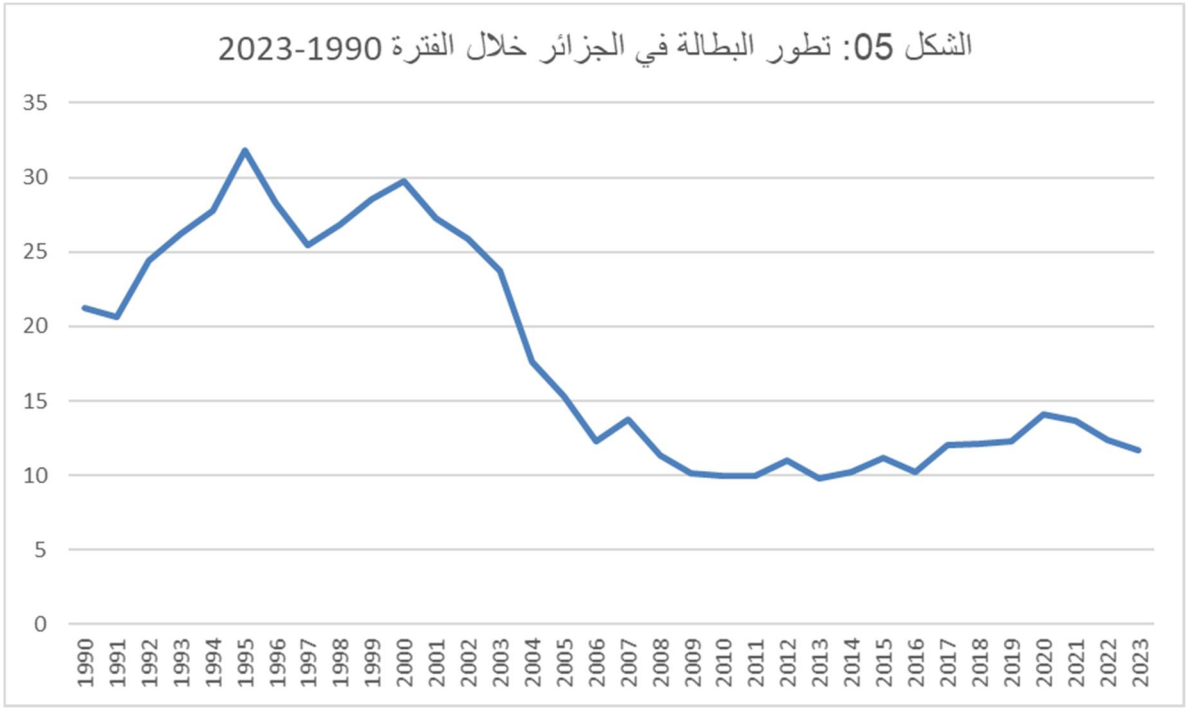

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على برنامج Excel

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2023)

من خلال الشكل 06 حاولنا تتبع تطور التضخم من خلال تقسيمهإلى مراحل كما يلي:

المرحلةالأولى (1990–1995):في هذه الفترة عرف التضخم تزايدا مستمرا ، حيث في سنة 1990 كان مقدار التضخم 16.65% ليزداد في سنة 1991 ليصل الى 25. 89% وأعلى قيمة سجلها خلال فترة الدراسة كانت سنة 1992 بمقدار 31.67% ، ويمكننا تفسير سبب هذه الزيادة بعدة عوامل منها : التوسع النقدي المتتالي خلال هذه الفترة ، وارتفاع معدلات السيولة ، حيث في سنة 1993 إنخفض ليصل إلى 20.54% ويمكننا أن نقول أن السبب في هذا الإنخفاض يمكن إرجاعه إلى انخفاض وتيرة التوسع النقدي ، بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي، ليعود من جديد إلى الإرتفاع ليصل إلى 29.05 % في سنة 1994 و 29.78% سنة 1995 ويمكننا أن نقول أن نظام الأسعار كان أهم منبع للتضخم خلال هذه الفترة ، حيث أدت سياسة تحرير الأسعار إلى زيادة المسار التضخمي في الجزائر .

المرحلة الثانية (1996–2000): وفي هذه المرحلة بدأت معدلات التضخم في الإنخفاض لتصل إلى 18.68% في سنة 1996 ثم بدأت في التراجع إلى أن وصلت في سنة 1999 لمقدار 2.65% ، ويعود هذا النجاح إلى التوافق في تخفيض معدلات التضخم مع سياسة تحرير الأسعار ، خاصة مع نهاية 1997 حيث أصبحت معظم الأسعار حرة ، وثم إلغاء الدعم العام على السلع الإستهلاكية والطاقة باستثناء عدد قليل منها ، وواصل معدل التضخم في الإنخفاض ليصل إلى 0.34% سنة 2000 وهو أدنى رقم قياسي عرفته الجزائر منذ الإستقلال ، وتعود هذه النتائج الحسنة في معدلات التضخم إلى المجهودات المتواصلة من طرف السلطات النقدية في التحكم وتنظيم عملية الإصدار النقدي ، وتراجع حجم الإئتمان المحلي من خلال التأثير على حجم القروض في الإقتصاد ورفع أسعار الفائدة ، وتراجع مستوى الطلب الكلي بسبب الزيادة التي شهدتها معدلات البطالة في تلك الفترة .

المرحلة الثالثة (2001-2012): في هذه الفترة بدأت معدلات التضخم في الإرتفاع لكنه لم يتجاوز 5% في الفترة الممتدة (2001-2008). ثم ارتفع في سنة 2009 ليبلغ معدل التضخم 5.74% ويعود السبب في هذا الإرتفاع إلى حدوث تضخم في أسعار المواد الغذائية الطازجة ، وأيضا إلى التضخم المستورد الذي حدث في سنة 2008 ، حيث أن الأزمة المالية أدت إلى ارتفاع سعر الصرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي ، وهذا أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الإتحاد الأوروبي ، ثم بدأ معدل التضخم في التراجع في سنة 2010 و 2011 إلى أن وصل إلى ذروته في سنة 2012 ليسجل 8.89% وتفسر هذه الزيادة بتزايد أسعار بعض المواد الغذائية الطازجة.

المرحلة الرابعة (2013-2023): في سنة 2013 و 2014 تراجع معدل التضخم ليسجل 3.25% في سنة 2013 وفي سنة 2014 سجل 2.92% ، حيث ساهم في تراجع التضخم في أسعار المواد الغذائية ، ويعد ذلك مكسبا وخطوة إيجابية نحو تعزيز الإستقرار النقدي لا سيما في ظل انخفاض إيرادات الميزانية ، نتيجة انخفاض أسعار البترول مما سيساهم في تخفيف حدة الصعوبات المالية التي تواجهها الجزائر . أما في سنة 2015 بدأ معدل التضخم في الإرتفاع ليسجل 4.78% وفي سنة 2016 سجل 6.40% وهذا يعود إلى إنخفاض متوسط سعر البرميل ، إضافة إلى قانون المالية لعام 2016 الذي تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد وعلى رأسها الوقود ، مما أثر على أسعار جميع السلع والخدمات ، ثم بدأ معدل التضخم في التراجع في سنة 2017 وسجل 5.59% و 4.27% في سنة 2018 ليصل إلى 1.95% في سنة 2019 ، ويعود سبب هذا التراجع إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية وخاصة من بينها المنتجات الفلاحية.

وبعد حلول الأزمات الإقتصادية في العالم وخاصة فيروس كورونا وحرب روسيا مع أوكرانيا بدأ معدل التضخم في الإرتفاع ليسجل 2.42% سنة 2020 و 7.23% سنة 2021 ، وهذا نتيجة إرتفاع أسعار المواد الغذائية و واصل في الإرتفاع سنة 2022 ليصل إلى 9.27% و 9.32% سنة 2023 .

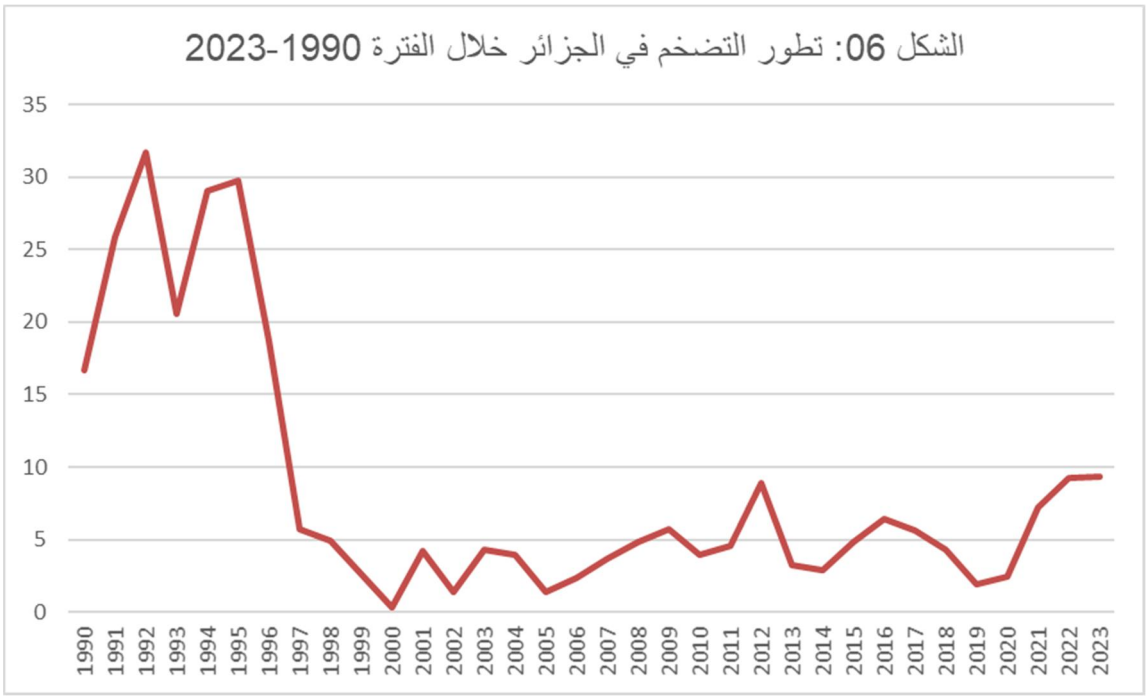

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على برنامج Excel

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

من خلال الشكل 07 الذي يوضح لنا تطور معدلات البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 نلاحظ أن العلاقة بين التضخم و البطالة في بداية فترة الدراسة من 1990 إلى 1992 كانت العلاقة طردية حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة لتصل إلى 31.66% كحد أقصى خلال سنة 1992 و هذا بسبب نتائج قانون النقد و القرض للتحول نحو استقلالية بنك الجزائر لتقليص دور السلطات النقدية كما شهدت معدلات البطالة أيضا ارتفاعا سببه انخفاض أسعار النفط فأدى إلى ظهور أزمة اقتصادية ساهمت في إفلاس العديد من المؤسسات و بالتالي تم تسريح عدد كبير من العمال ، وفي سنة 1993 عرفت انخفاضا قليلا في معدل التضخم يرجع سببه إلى برنامج التعديل الهيكلي التي اتخذته الحكومة و استمر هذا الإنخفاض إلى سنة 2000 حيث بلغ 0.33% و هي أدنى قيمة و بينما استمرت معدلات البطالة في الإرتفاع إلى أن بلغت أعلى قيمة في سنة 1995 قدرت ب 31.84% ، في سنة 2001 عادت معدلات التضخم إلى الإرتفاع مرة أخرى و في المقابل بدأت معدلات البطالة في الإنخفاض و هذا راجع إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الناتجة عن ارتفاع أسعار

النفط و انتهاج الحكومة سياسات مختلفة للقضاء على البطالة و كذا تحسن الوضعية الأمنية للبلاد ، و بالتالي يمكن لعلاقة فيليبس أن تتحقق في هذه الفترة ، أما في السنوات الأخيرة بعد سنة 2011 استمرت معدلات التضخم في الإرتفاع حيث بلغ 8.89% سنة 2012 و يرجع هذا الإرتفاع إلى مبالغة الحكومة في زيادة نفقاتها مما أدى إلى خلق قوة شرائية مفتعلة دون أن يقابلها عرض محلي ، أما معدلات البطالة عادت إلى الإرتفاع مرة أخرى بعد سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط بالدرجة الأولى و غلق العديد من المؤسسات و تسريح عدد كبير من العمال و في هذه الفترة أصبحت العلاقة بين البطالة و التضخم طردية و بالتالي لا يمكن أن تتحقق علاقة فيليبس.

الشكل 07: تطور البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

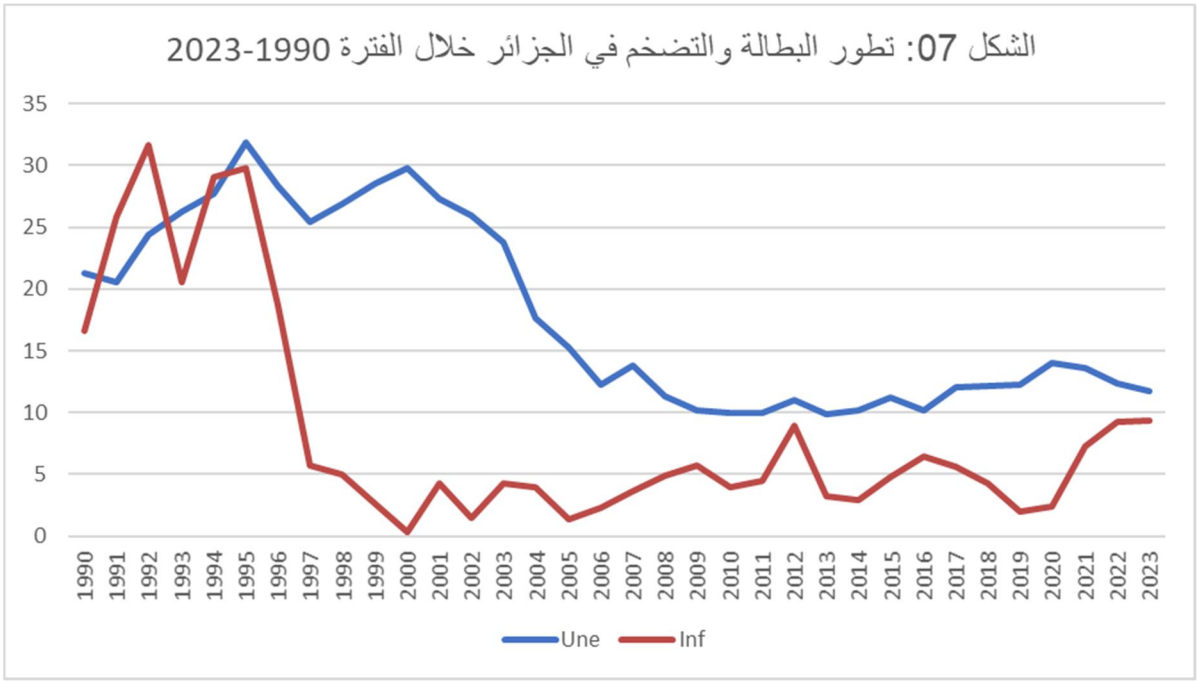

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على برنامج Excel.

المبحث الثاني: قياس العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

بعد التطرق لتحليل تطور الظاهرتين الإقتصاديتين البطالة و التضخم سنحاول الآن تحليل العلاقة بينهما على طول فترة الدراسة و ذلك للتأكد من مدى صحة العلاقة العكسية بينهما في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: متغيرات و نموذج الدراسة

1.متغيرات الدراسة

تم اختيار متغيرات الدراسة إعتمادا على كل من النظرية الاقتصادية و النماذج الاقتصادية المستخدمة في الدراسات السابقة، و تمثلت هذه المتغيرات فيما يلي:

معدل البطالة: و هو المتغير التابع و نرمز له ب une

معدل التضخم: و هو المتغير المستقل نرمزله ب inf

أسعار البترول: و هو متغير مستقل نرمز له ب op

مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي: و هو متغير مستقل و نرمز له ب rex

2.النموذج القياسي المستخدم:

إعتمدنا منهج التحليل الكمي القياسي من أجل دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2023) وذلك بإستخدام بيانات سنوية مأخوذة من البنك الدولي ، و بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL و يكون النموذج كما يلي :

$$une = f(inf , op , rex)$$

3. التعريف بنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

اقترح نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDLمن قبل Pesaranet et Al (1997 - 2001) ويأخذ هذا النموذج بعين الإعتبار الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة lag . حيث يتم توزيع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية ، ويدمجها نموذج ARDL ضمن مجموعة من الإبطاءات الموزعة في معلمات تتوافق مع عدد المتغيرات التفسيرية[68].

[68]بختاوي فاطيمة الزهراء، آرزي فتحي ، (ديسمبر 2022) ، دراسة قياسية لأثر التضخم و البطالة على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2021) ، مجلة البشائر الإقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 03 ، ص 93.

ومن بين شروط إختبار ARDL الأساسية :

- أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي.
- يجب أن تكون حجم العينة أكثر من 30 مشاهدة .
- أن تكون كل المتغيرات مستقرة عند المستوى I(0) أو عند الفرق الاول I(1) أو تكون مختلطة بينهما ، شرط أن يكون المتغير التابع مستقر عند الدرجة الأولى I(1).

ومن مميزاته أنه يمكننا إستخدامه في تقدير وتحليل العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير والطويل في معادلة واحدة.

4.خطوات تقدير نموذج ARDL

حيث تتمثل منهجية إختبار ARDL في الخطوات التالية[69]:

الخطوة 01 : التحقق من تكامل السلاسل الزمنية قيد الدراسة عند الدرجة 0 أو الدرجة 1.

الخطوة 02 : تقدير نموذج ARDL.

الخطوة 03 : إختبار الحدود (إختبار وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل).

الخطوة 04 : تقدير العلاقة طويلة الأجل لأثر معدل التضخم و مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي و أسعار البترول على معدل البطالة ومعرفة نسبة تصحيح الخطأ.

الخطوة 05 : إختبار إستقرار النموذج المقدر.

الخطوة 06 : إختبار عدم معاناة النموذج المقدر من مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء.

الخطوة 07 : إختبار عدم معاناة النموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء.

الخطوة 08 : إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

[69]محمد لموتي (جوان 2023)، قياس أثر معدل التضخم على معدل البطالة في الجزائر للفترة (1990 - 2021) ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المجلد 7 ، العدد 1 ، ص 75 ، 77 ، 78 ، 79 ، 80.

المطلب الثاني: تقدير النتائج و مناقشتها

الخطوة 01 : التحقق من تكامل السلاسل الزمنية قيد الدراسة عند الدرجة 0 أو الدرجة 1

كمرحلة أولى نقوم باختبار إستقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة و ذلك باختبارات جذور الوحدة حيث اعتمدنا على اختبار Phillips Perron (PP) و الذي يعتبر أدق من اختبار ديكيفولر الموسع ADF رغم تقارب نتائجهما و تختبر الإستقرارية في ثلاثة صيغ الأولى صيغة القاطع Intercept ، و الثانية صيغة القاطع و الإتجاه العام Trend and intercept ، و الثالثة بدون قاطع و لا إتجاه عام None و يمكن تلخيص أهم النتائج في الجدول التالي:

الجدول01: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

	الدرجة	صيغة القاطع	صيغة القاطع و الإتجاه	بدون قاطع و لا إتجاه	مستوى الإستقرارية
une	I(0)	0.7791	0.6093	0.3130	I(1)
	I(1)	0.0022	0.0114	0.0001	
Inf	I(0)	0.4328	0.7235	0.1404	I(1)
	I(1)	0.0000	0.0001	0.0000	
op	I(0)	0.5515	0.4619	0.6533	I(1)
	I(1)	0.0001	0.0012	0.0000	
rex	I(0)	0.0000	0.0000	0.0332	I(0)
	I(1)	0.0000	0.0000	0.0000	

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على برنامج Eviews 9.

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح لنا أنه يوجد جذر وحدة في كل من المتغيرات une ، inf ، op في المستوى و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة و نرفض الفرضية البديلة ، أما بالنسبة للفرق الأول نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة و بالتالي هذه السلاسل متكاملة عند الفرق

الأول I(1) ، أما بالنسبة لمتغير rex نقبل الفرضية البديلة عند المستوى و نرفض الفرضية العدمية و نقول أن السلسلة متكاملة عند المستوى I(0).

الخطوة 02 : تقدير نموذج ARDL

و كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول02: تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

Dependent Variable: UNE
Method: ARDL
Date: 04/22/25 Time: 15:57
Sample (adjusted): 1992 2023
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): INF OP REX
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 54
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UNE(-1)	0.842901	0.150159	5.613392	0.0000
UNE(-2)	-0.206366	0.141723	-1.456127	0.1583
INF	-0.047468	0.057818	-0.820982	0.4197
OP	-0.030998	0.015920	-1.947125	0.0633
REX	-0.006041	0.031405	-0.192359	0.8491
REX(-1)	0.096485	0.038559	2.502305	0.0196
REX(-2)	0.037003	0.019264	1.920854	0.0667
C	-5.725765	3.581117	-1.598877	0.1229

R-squared	0.968941	Mean dependent var	17.71700
Adjusted R-squared	0.959882	S.D. dependent var	7.726284
S.E. of regression	1.547535	Akaike info criterion	3.923521
Sum squared resid	57.47674	Schwarz criterion	4.289955
Log likelihood	-54.77634	Hannan-Quinn criter.	4.044984
F-statistic	106.9600	Durbin-Watson stat	2.372010
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال الجدول أعلاه يظهر أن النموذج المقدر هو ARDL (2.0.0.2) حيث تم إختياره بعد تقدير 54 نموذج تم تقييمه بناءا على نموذج AIC مع تحديد فترات الإبطاء ب 2 فترات كحد أعلى لكل من une و rex و 0 فترة إبطاء لكل من inf و op.

و من خلال النموذج المقدر يظهر لنا أن معامل التحديد R-squared قدر ب 0.9689 أي أن المتغيرات المستقلة (التضخم ، أسعار البترول ، سعر الصرف الفعلي الحقيقي) تفسر البطالة بنسبة 96.89% أما بالنسبة لقيمة فيشر المحسوبة F-statistic قد بلغت 106.96 و هي أكبر من القيمة الحرجة مما يدل على أن النموذج معنوي و ملائم.

الخطوة 03 : إختبار الحدود (إختبار وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل)

إن إختبار إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع une و المتغيرات المستقلة inf، op، rex يتم عن طريق مقارنة قيمة فيشر المحسوبة F-statistic مع الحد الأعلى ،كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول03: إختبار وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل

ARDL Bounds Test
Date: 04/23/25 Time: 10:29
Sample: 1992 2023
Included observations: 32
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.572836	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على برنامج Eviews 9

نلاحظ في الجدول (03) أن قيمة F-statistic تساوي 5.572836 و هذه القيمة تتجاوز بشكل واضح القيم الحرجة للحد الأعلى عند كل مستويات المعنوية 1% ، 2.5% ، 5% ، 10% ، و بالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ، حيث أثبت هذا الإختبار وجود

علاقة تكامل متزامن أو وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع une و المتغيرات المستقلة inf، op، rex.

الخطوة 04 : تقدير العلاقة طويلة الأجل لأثر معدل التضخم و مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي و أسعار البترول على معدل البطالة و معرفة نسبة تصحيح الخطأ

و يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول04: تقدير العلاقة طويلة الأجل و قصيرة الأجل و معلمة تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: UNE
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 2)
Date: 04/23/25 Time: 11:05
Sample: 1990 2023
Included observations: 32

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNE(-1))	0.204042	0.120978	1.686601	0.1046
D(INF)	-0.036934	0.069212	-0.533635	0.5985
D(OP)	-0.022420	0.015620	-1.435343	0.1641
D(REX)	-0.003666	0.030941	-0.118489	0.9067
D(REX(-1))	-0.037215	0.014702	-2.531340	0.0183
CointEq(-1)	-0.374755	0.070948	-5.282095	0.0000

Cointeq = UNE - (-0.1306*INF -0.0853*OP + 0.3506*REX -15.7532)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.130597	0.151666	-0.861083	0.3977
OP	-0.085286	0.035665	-2.391303	0.0250
REX	0.350646	0.086034	4.075686	0.0004
C	-15.753244	10.432951	-1.509951	0.1441

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على برنامج Eviews 9

1. نتائج الأجل القصير:

تظهر نتائج تقدير النموذج إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم و البطالة و لكنها غير معنوية و هذا لعدة أسباب منها أن الجزائر تعتمد على الدعم الحكومي لأسعار المواد الغذائية و الطاقة هذا يعني أن حتى لو ارتفعت

الأسعار عالميا المواطن و الشركات لا يشعرون بتأثير التضخم فورا حيث أن الطلب على العمل لا يتغير مباشرة بعد التضخم بالإضافة إلى ضعف العلاقة بين التضخم و الطلب الكلي فالتضخم في الجزائر غالبا ما ينتج عن عوامل خارجية مثل ارتفاع أسعار الإستيراد و ليس بسبب طلب داخلي قوي ، كما أن سوق العمل في الجزائر يتميز ببطئ التوظيف و التسريح خاصة في القطاع العام لذلك حتى و لو زاد التضخم لن تستجيب البطالة مباشرة أي أن أي تأثير إقتصادي يحتاج إلى وقت حتى يظهر تأثيره في قرارات التشغيل.

كما نلاحظ أن العلاقة بين سعر البترول و البطالة علاقة عكسية و لكن غير معنوية أي أن التغير في سعر البترول لا يؤثر على البطالة في المدى القصير ، و هذا بسبب التأخر في تحويل العائدات النفطية إلى الاقتصاد الحقيقي فعندما ترتفع أسعار البترول لا تنتقل الإيرادات فورا إلى المشاريع و التشغيل ، كما أن الجزائر تعاني من ضعف التنويع الاقتصادي فهي تعتمد على أسعار البترول كمصدر تمويل، بالإضافة إلى أن القطاع النفطي نفسه يعتمد على التكنولوجيا أكثر من العمالة فارتفاع الأسعار لا يعني توظيف عمال جدد.

أما بالنسبة لسعر الصرف نرى أن العلاقة عكسية لكنها غير معنوية حيث لا يؤثر مباشرة على البطالة و لكن تأثيره يظهر بعد فترة الإبطاء الأولى حيث أن سوق العمل لا يتفاعل مباشرة مع التغيير اللحظي لسعر الصرف ، فتأثير إنخفاض قيمة الدينار لا يظهر مباشرة بل بعد فترة ، فتنخفض القوة الشرائية للمواطنين و بالتالي ينخفض الطلب و يتراجع النشاط الاقتصادي مما يزيد من نسبة البطالة.

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ معنوية معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ حيث يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات مع ظهور المعامل سالب الإشارة مما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى القصير ، و تشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ 0.3747 إلى سرعة إستعادة حالة التوازن و هذا يعني أن 37.47% من جميع إنحرافات و اختلالات الأجل القصير في النموذج يتم تصحيحها خلال سنة واحدة من أجل العودة إلى الوضع التوازني.

2. نتائج المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من خلال إختبار الحدود بين معدل البطالة كمتغير تابع و المتغيرات المستقلة (معدل التضخم ، أسعار البترول ، مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي) ، نقوم الآن بتقدير العلاقة طويلة الأجل حسب المعادلة التالية من خلال نتائج الجدول (04).

معادلة التقدير:

$$une_t = -15.7532 - 0.1305\ inf_t - 0.0852\ op_t + 0.3506\ rex_t + e_t$$

نلاحظ في المدى الطويل أن العلاقة بين التضخم و البطالة عكسية و غير معنوية أي لا يوجد علاقة هذا لأن الدولة الجزائرية تدعم الأسعار بشكل واسع (المواد الأساسية ، الطاقة ، النقل) حيث هذا الدعم يفصل الأسعار الحقيقية في السوق و تأثيرها على الاقتصاد بالإضافة إلى معاناة سوق العمل الجزائري من بيروقراطية التوظيف خاصة في القطاع العام لذلك حتى و إن حدث تضخم لا يتفاعل سوق العمل بمرونة.

بالنسبة لسعر البترول في الأجل البعيد يتبين وجود علاقة عكسية و قوية مع البطالة أي كلما ارتفع سعر البترول انخفض معدل البطالة ، حيث أن ارتفاع أسعار النفط يزيد من مداخيل الدولة بالعملة الصعبة فتنخفض الضغوط المالية على الحكومة و يزيد الإنفاق العمومي على المشاريع و بالتالي يزيد التوظيف في القطاع العام بالإضافة إلى دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أما في العلاقة بين سعر الصرف و البطالة يظهر النموذج علاقة طردية قوية بين هاذين المتغيرين أي زيادة سعر الصرف يؤدي إلى زيادة البطالة على المدى البعيد و هذا راجع إلى ضعف قدرة الدولة على دعم الاقتصاد عند تدهور سعر الصرف فيحد من قدرتها على تمويل المشاريع و خلق الوظائف في القطاع العام، كما أن الجزائر تعاني من غياب قاعدة إنتاجية قوية للتصدير ففي بعض الدول تدهور العملة ينعش الصادرات و يخلق الوظائف و لكن الجزائر لا تملك قطاعا تصديريا قويا و متنوعا بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدينار تؤدي إلى ارتفاع الأسعار خاصة للسلع

المستوردة فتتراجع القوة الشرائية و يقل الطلب الإستهلاكي فيؤدي إلى تقليل النشاط الاقتصادي و بالتالي ترتفع البطالة مع الوقت.

الخطوة 05 : إختبار إستقرار النموذج المقدر

الشكل08: إختبار إستقرار النموذج المقدر

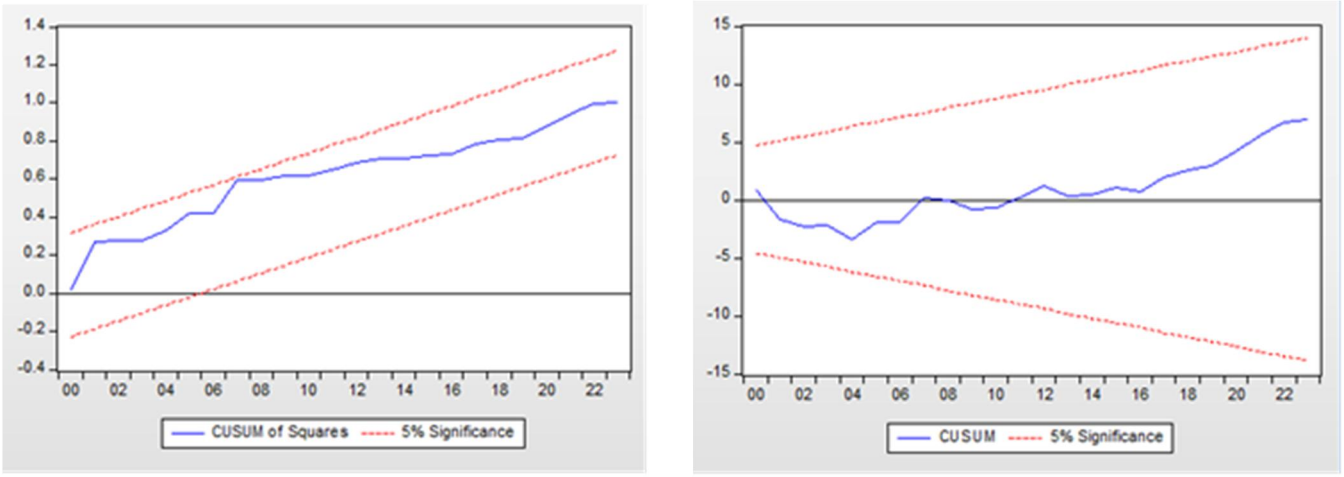

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على برنامج Eviews 9

يتبين لنا من خلال الرسوم البيانية الموضحة أعلاه أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة cusum هو عبارة عن خط أزرق يقع داخل حدود المنطقة الحرجة ما يؤكد إستقرار النموذج عند مستوى المعنوية 5% ، و كذلك بالنسبة لمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة cusum of squares هو أيضا يقع داخل حدود المنطقة الحرجة و بالتالي يمكن القول أن هناك استقرار و انسجام في النموذج بين نتائج المدى الطويل و نتائج المدى القصير.

الخطوة 06: إختبار عدم معاناة النموذج المقدر من مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء

الجدول05: إختبار الكشف عن مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.326453	Prob. F(2,22)	0.2858
Obs*R-squared	3.443529	Prob. Chi-Square(2)	0.1788

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على برنامج Eviews 9

بالإعتماد على إختبار الكشف عن مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء نلاحظ أن القيمة الإحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة تساوي 0.2858 و هي أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية و التي تنص على عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء و نقول أن نموذج ARDL المقدر لا يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء.

الخطوة07: إختبار عدم معاناة النموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء

الجدول06: إختبار الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.232743	Prob. F(2,27)	0.7939
Obs*R-squared	0.508442	Prob. Chi-Square(2)	0.7755

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على برنامج Eviews 9

نلاحظ من خلال إختبار الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء في الجدول (04) أن القيمة الإحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة تساوي 0.7939 و هي أكبر من 0.05 ، و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية و التي تنص على ثبات تباين الأخطاء و نقول أن نموذج ARDL المقدر لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء.

الخطوة 08 : إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الشكل 09 : إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

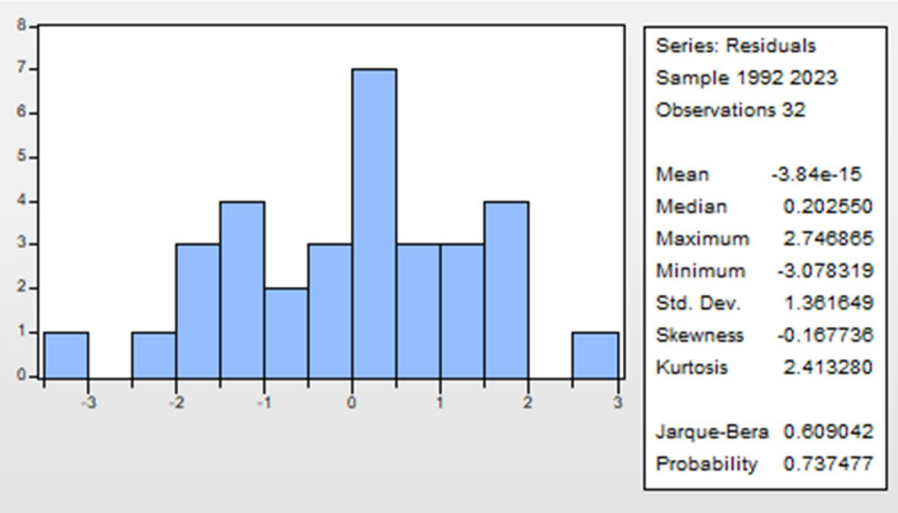

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة احتمال إحصائية Jarque-Bera و التي قدرت ب 0.737477 و هي أكبر من 0.05 و عليه نقبل الفرضية الصفرية و التي تنص على أن بواقي النموذج تتبع توزيعا طبيعيا.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين التضخم ، أسعار البترول وسعر الصرف الفعلي الحقيقي كمتغيرات مستقلة والبطالة كمتغير تابع في الإقتصاد الجزائري خلال المدى القصير والمدى الطويل توصلنا إلى النتائج التالية:

- من خلال إختبار فيليبس بيرون تبين أن كل من سلسلة Une، Inf، Op مستقره عند الفرق الاول I(1)أما سلسلة Rex مستقرة عند المستوىI(0).
- وعند تقدير نموذج ARDL عند فترات الإبطاء 2 فترات إبطاء لكل من une و rex و 0 فترة إبطاء لكل من inf و op كحد أعلى ، تبين أن المتغيرات المستقلة (inf، op، rex) تفسر المتغير التابع une بنسبة 96.89 % وبالتالي النموذج معنوي وملائم.
- وبالإعتماد على إختبار الحدود أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل متزامن أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- عند تقدير العلاقة في الأجل الطويل والقصير تبين وجود علاقة تكامل مشترك ، وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة في الأجل القصير ولكنها غير معنوية . كما أظهرت أيضا وجود علاقة عكسية بين سعر البترول والبطالة وهي أيضا غير معنوية وكذلك أيضا بالنسبة لسعر الصرف والبطالة علاقة عكسية غير معنوية ، كما أظهرت نتائج تصحيح الخطأ معنوية إبطاء حد تصحيح الخطأ مع ظهور المعامل سالب الإشارة مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك على المتغيرات في المدى القصير ، أما بالنسبة لنتائج الأجل الطويل يتبين أن العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية غير معنوية أي لا توجد علاقة في المدى الطويل ، أما في علاقة سعر الصرف والبطالة يظهر النموذج علاقة طردية قوية وفي العلاقة بين سعر البترول والبطالة تبين وجود علاقة عكسية قوية ومعنوية .
- أما بالنسبة لإختبار إستقرار النموذج أثبت الإختبار أن هناك استقرار و انسجام في النموذج بين نتائج المدى الطويل ونتائج المدى القصير.
- ومن خلال إختبار الكشف عن مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء تبين أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء.

- ومن خلال إختبار الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء تبين أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين للأخطاء.
- و في الأخير بالنسبة لإختبار التوزيع الطبيعي للبواقي تبين أن بواقي النموذج تتبع توزيعا طبيعيا.

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال هذه الدراسة قياس العلاقة بين التضخم والبطالة في إطار منحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2023) بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL ، حيث توصلنا إلى النتائج التالية :

عدم تحقق منحنى فيليبس في الإقتصاد الجزائري أي لا توجد علاقة بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل وبالتالي ننفي الفرضية الأولى ونقبل الفرضية الثانية والتي تنص على عدم وجود علاقة بين التضخم والبطالة في الإقتصاد الجزائري على المدى البعيد ، وهذا عكس ما ينص عليه منحنى فيليبس الذي يبين أن العلاقة بين التضخم والبطالة عكسية ، ففي الإقتصاد الجزائري التضخم غير مرتبط بالطلب الداخلي ، فالتضخم في الجزائر غالبا ما ينتج عن عوامل خارجية مثل إرتفاع أسعار الاستيراد بالاضافة إلى تقلبات أسعار الصرف وتقلبات أسعار الطاقة عالميا ، وبالتالي يحدث التضخم حتى وإن كانت البطالة مرتفعة . بالإضافة إلى أن الإقتصاد الجزائري ريعي بشكل كبير يعتمد على أسعار النفط وليس على الإنتاج الداخلي، كما أن الإقتصاد الجزائري يعاني من تشوهات في السوق حيث تتدخل الدولة بشدة في الأسعار بدعم أسعار بعض المواد الغذائية ، الكهرباء والسكن ..... هذا الدعم يجعل الأسعار غير حقيقية وبالتالي التضخم لا يتحرك بشكل طبيعي مع التغير في البطالة ، كما أن الجزائر تعاني من ضعف القطاع الخاص والذي يخلق الوظائف بسرعة إذا تحسنت الظروف الإقتصادية ، حيث هذا الاخير يعاني من عدة عراقيل منها عراقيل إدارية وبيروقراطية التسيير وغياب التمويل الكافي وعدم وجود بيئة محفزة ، لذلك حتى مع إنخفاض التضخم وتحسن الأسعار لا تنخفض البطالة بشكل ملحوظ . كما أن البطالة المسجلة في الجزائر لا تعكس تماما الواقع الإقتصادي فهناك العديد من العمال يعملون خارج النظام الرسمي وهذا ما يضعف العلاقة بين التضخم والبطالة .

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- أكرم حداد ، مشهور هذلول ، النقود و المصارف ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2005.
- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون ،الجزائر ،الطبعة الثانية ،2006.
- خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة التاسعة ، 2008.
- رجاء الربيعي ، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي ، دار آمنة للنشر و التوزيع ، عمان -الأردن ،سنة 2013.
- سكينة بن حمود ، مدخل لعلم الإقتصاد ، دار المحمدية العامة ، الجزائر.
- سليمان بوفاسة ، أساسيات في الاقتصاد النقدي و المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية 2018.
- طارق عبد الرؤوف عامر ، أسباب و أبعاد ظاهرة البطالة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة العربية الثانية ، 2015.
- عبد الحكيم رشيد ، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون و موزعون ،الأردن-عمان ، الطبعة الأولى،2012.
- عبد الرحمن يسرى ، النظرية الإقتصادية الكلية و الجزئية ، الإسكندرية ،2004.
- عبد الرحمن يسري أحمد ، محمدي فوزي أبو السعود ، محمد جابر حسن السيد ، النظرية الإقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2007.

- عبد الصمد سعودي ، الاقتصاد النقدي و الأسواق المالية ، الإبتكار للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة 2018.
- علي عبد الوهاب نجا ، مشكلة البطالة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005.
- فليح حسين خلف ، الاقتصاد الكلي ، عالم الكتب الحديثة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2007.
- مجيد علي حسن ، عفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2004.
- محمود حسن الوادي ، أحمد عارف العساف ، وليد أحمد صافي ، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الطبعة الثالثة ، 2013م – 1434هـ.
- محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ،سهيل أحمد سمحان ، النقود و المصارف ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2010م – 1431هـ.
- محمود حسين الوادي ، كاظم جاسم العيساوي ، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2007م – 1427هـ.
- منعم أحمد خضير ، الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2022.
- نزار سعد الدين العيسى ، إبراهيم سليمان قطف ، الإقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2006.
- هيل عجمي جميل الجنابي ، رمزي ياسين يسع أرسلان ،النقود و المصارف ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009.
- وحيد مهدي عامر ، السياسات النقدية و المالية و الاستقرار الاقتصادي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2010.

المجلات:

- بختاوي فاطيمة الزهراء (ديسمبر 2022) ، آرزي فتحي ، دراسة قياسية لأثر التضخم و البطالة على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2021) ، مجلة البشائر الإقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 03.
- بن تركي أمينة ، زرزي فتيحة (2019) ، العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2018) دراسة قياسية بإستخدام أشعة الإنحدار الذاتيVAR ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث العلمية، المجلد 3 ، العدد 2 .
- بن معمر عبد الباسط ، شلوفي عمير ، بن غالم عبد الهادي (جوان 2022) ، إعادة صياغة منحنى فيليبس في الجزائر بإستخدام نموذج NARDL دراسة قياسية للفترة (1980-2020) دفاتر MECAS ، المجلد 18 ، العدد 1 .
- بوالكور نور الدين (جوان 2017) ، تحليل و قياس العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار منحنى فيليبس ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ، العدد السابع .
- جلال نافل شيخ العيد (2021)، العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة قياسية للفترة (1979 - 2019) ، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث ، المجلد 9 ، العدد 1 .
- حنان بقاط ، زكية محلوس ، أحمد بن حليفة (2021) ، جدلية العلاقة (التضخم-البطالة) دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2020 ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، المجلد 14 ، العدد 01 .

- حنان قندوز ، إسماعيل بن قانة (2022) ، أثر البطالة على التضخم من منظور منحنى فيليبس دراسة قياسية لعينة من الدول النامية خلال الفترة 1991-2018 ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، المجلد 08 ، العدد 01 .
- سليمان كعوان (2017) ، تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970- 2015) في إطار السببية والتكامل المشترك، مجلة الباحث الإقتصادي ، العدد 7 .
- سمير الأمير غازي (يوليو 2024) ، منحنى فيليبس و طبيعة العلاقة بين التضخم و البطالة في مصر خلال الفترة (1990-2020) باستخدام نموذج انحدار العتبة Threshold Regression ، مجلة دراسات ، المجلد الخامس و العشرون ، العدد الثالث .
- سمير شرقرق ، وهيبة قحام ،فاتح صيد (جوان 2020) ، دراسة قياسية لأثر معدل البطالة و التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018 باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 31 ، العدد 2 .
- شلوفي عمير (2017) ، العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحنى فيليبس في الإقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة (1980 - 2015)، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات ، المجلد 2 ، العدد 2 .
- طلال زغبة، عبد المطلب بيصار ، محاد عريوة (2020) ، العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر: تحليل منحنى فيليبس، مجلة آفاق علمية ، المجلد 12 ، العدد 5 .
- فريد طهراوي (جوان 2022) ، نمذجة قياسية لأثر منحنى فيليبس في النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1991-2019 ، مجلة التنمية و الإستشراف للبحوث و الدراسات ، المجلد 07 ، العدد 01 .

- قنوني حبيب ، بن عدة محمد ، ريغي مليكة (2014)، البطالة والتضخم في الجزائر دراسة العلاقة بين الظاهرتين خلال الفترة (1990 - 2013) ، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع11.
- كشاش منير ، زناقي سيد أحمد (جانفي 2024) ، اختلال التوازن في سوق العمل: دراسة العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر: منحنى فيليبس الأصلي ، مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 08 ، العدد 02 .
- متيوي رحمة (أفريل 2023) ، البطالة بين منحنى فيليبس و علاقة أوكن في الجزائر خلال الفترة 1989-2020 ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد التاسع ، العدد 01 .
- محمد لموتي (جوان 2023) ، قياس أثر معدل التضخم على معدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2021) ، مجلة نماء للإقتصاد و التجارة ، المجلد 07 ، العدد 01 .
- مخاشف سالم ، بوصلاح محمد عبد اللطيف (جوان 2022) ، أثر العرض النقدي و التضخم على البطالة في الجزائر (1990-2019) ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 10 ، العدد 02 .
- ميلود وعيل ، محمد هاني (جوان 2018) ، العلاقة بين البطالة والتضخم دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر للفترة (2000 - 2015) ، مجلة آفاق للبحوث والدراسات ، جامعة البويرة ، العدد 2 ، المجلد 2 .
- نشوى محمد عبد ربه (2024) ، دراسة قياسية منحنى فيليبس في مصر: تقدير مثلث جوردون خلال الفترة (1991-2021) ، مجلة دراسات ، المجلد الخامس و العشرون ، العدد الثاني .
- هواري سفيان ، نقال فاطمة (2021) ، أثر الإنفاق العام على البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة ، المجلد 05 ، العدد 01 .

رسائل و أطروحات:

- شلوفي عمير(2013-2014) ، التضخم والبطالة وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980 - 2011) ، أطروحة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان.
- لمريني نجلاء (2017-2018) ، إستراتيجيات مواجهة البطالة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ لولاية تلمسان (2000-2018) ، أطروحة دوكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، تخصص التحليل المؤسساتي و التنمية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- منور محمد (2015-2016) ، ظاهرة التضخم في الجزائر دراسة قياسية ، أطروحة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، تخصص إقتصاد كمي ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Samuel Ugochukwu Daniel , Victoria Chidinma Israel , Chibuzor Benjamin Chidubem , Joel Quansah(2021) , Relationship Between Inflation and Unemployment : Testing Philips curve Hypotheses and Investigating the Causes of inflation and Unemployment in Nigerai , Path of Sience , Vol 7 ,N° 9.
- Fumitaka Furuoka , Qaiser Munir (June 2014) , Unemployment and Inflatation in Malaysai : Evidence From Error Correction Model , Malaysian Journal of Business and Economics , Vol 1 , N°1 .

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- databank.worldbank.org

الملاحق

الملحق 01: بيانات البطالة و التضخم و سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة (1990-2023)

Time	une	Inf	Rex
1990	21,26	16,6525344	220,960851
1991	20,6	25,8863869	131,787525
1992	24,38	31,6696619	135,152002
1993	26,23	20,5403261	162,120577
1994	27,74	29,0476561	139,984287
1995	31,84	29,7796265	117,348038
1996	28,308	18,6790759	119,573658
1997	25,43	5,73352275	129,083375
1998	26,853	4,95016164	135,455997
1999	28,548	2,64551113	125,227347
2000	29,77	0,33916319	123,279188
2001	27,3	4,22598835	114,300899
2002	25,9	1,41830192	103,012065
2003	23,72	4,26895396	103,445822
2004	17,65	3,9618003	101,668766
2005	15,27	1,38244657	101,242535
2006	12,27	2,31149919	99,8671345
2007	13,79	3,67899575	102,230726
2008	11,33	4,85859063	100,261773
2009	10,16	5,73706036	100
2010	9,96	3,91106196	99,1232556
2011	9,96	4,52421151	103,91002
2012	10,97	8,89145091	101,798482
2013	9,82	3,25423911	102,924746
2014	10,207	2,91692692	96,5736752
2015	11,206	4,78444701	95,5860542
2016	10,202	6,3976948	97,8048648
2017	12	5,59111591	93,5171663
2018	12,137	4,2699902	95,449206
2019	12,259	1,95176821	91,2215043
2020	14,057	2,41513094	86,7999258
2021	13,63	7,22606307	92,3296144
2022	12,346	9,26551552	102,330481
2023	11,701	9,32217376	119,329629

الملحق 02:تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

Dependent Variable: UNE
Method: ARDL
Date: 04/22/25 Time: 15:57
Sample (adjusted): 1992 2023
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): INF OP REX
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 54
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UNE(-1)	0.842901	0.150159	5.613392	0.0000
UNE(-2)	-0.206366	0.141723	-1.456127	0.1583
INF	-0.047468	0.057818	-0.820982	0.4197
OP	-0.030998	0.015920	-1.947125	0.0633
REX	-0.006041	0.031405	-0.192359	0.8491
REX(-1)	0.096485	0.038559	2.502305	0.0196
REX(-2)	0.037003	0.019264	1.920854	0.0667
C	-5.725765	3.581117	-1.598877	0.1229

R-squared	0.968941	Mean dependent var	17.71700
Adjusted R-squared	0.959882	S.D. dependent var	7.726284
S.E. of regression	1.547535	Akaike info criterion	3.923521
Sum squared resid	57.47674	Schwarz criterion	4.289955
Log likelihood	-54.77634	Hannan-Quinn criter.	4.044984
F-statistic	106.9600	Durbin-Watson stat	2.372010
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق 03: إختبار وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل

ARDL Bounds Test
Date: 04/23/25 Time: 10:29
Sample: 1992 2023
Included observations: 32
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.572836	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

الملحق 04: تقدير العلاقة طويلة الأجل و قصيرة الأجل و معلمة تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: UNE
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 2)
Date: 04/23/25 Time: 11:05
Sample: 1990 2023
Included observations: 32

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNE(-1))	0.204042	0.120978	1.686601	0.1046
D(INF)	-0.036934	0.069212	-0.533635	0.5985
D(OP)	-0.022420	0.015620	-1.435343	0.1641
D(REX)	-0.003666	0.030941	-0.118489	0.9067
D(REX(-1))	-0.037215	0.014702	-2.531340	0.0183
CointEq(-1)	-0.374755	0.070948	-5.282095	0.0000

Cointeq = UNE - (-0.1306*INF -0.0853*OP + 0.3506*REX -15.7532)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.130597	0.151666	-0.861083	0.3977
OP	-0.085286	0.035665	-2.391303	0.0250
REX	0.350646	0.086034	4.075686	0.0004
C	-15.753244	10.432951	-1.509951	0.1441

الملحق 05:إختبار الكشف عن مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.326453	Prob. F(2,22)	0.2858
Obs*R-squared	3.443529	Prob. Chi-Square(2)	0.1788

الملحق06: إختبار الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.232743	Prob. F(2,27)	0.7939
Obs*R-squared	0.508442	Prob. Chi-Square(2)	0.7755

الملحق 07: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

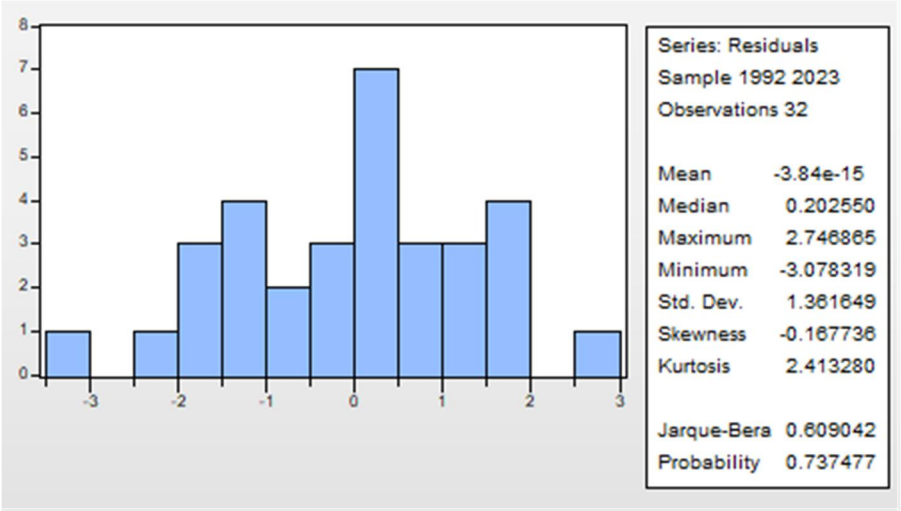

الملحق 08: إختبار إستقرار النموذج المقدر

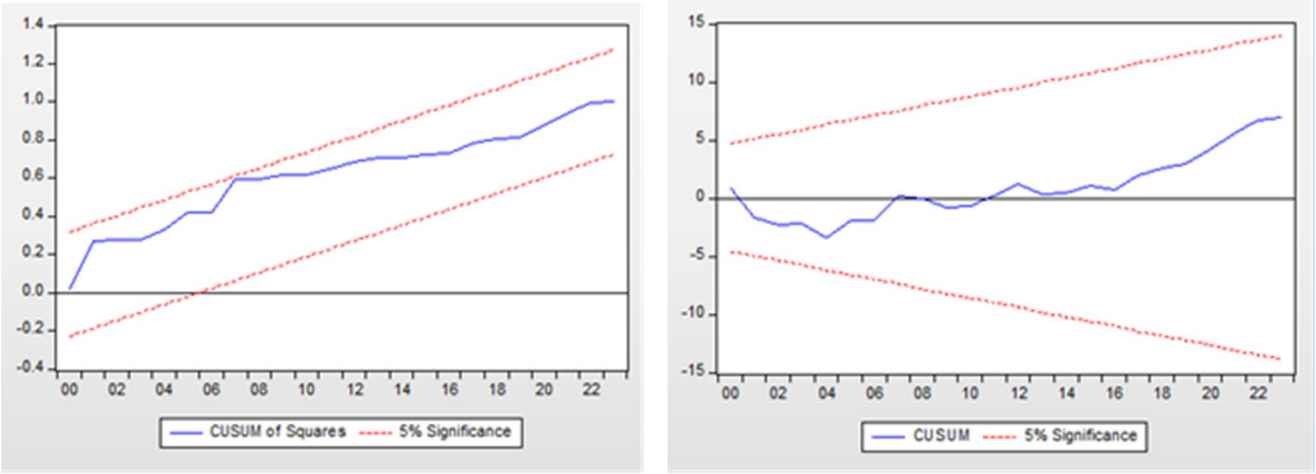

الفهرس العام

الإهداء ..... أ
شكر وعرفان ..... ج
قائمة المحتويات..... هـ
قائمة الجداول..... ح
قائمة الأشكال ..... ح
قائمة الملاحق والمختصرات ..... ط
مقدمة 1
الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرتي البطالة و التضخم و العلاقة بينهما
تمهيد الفصل الأول 4
المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة 5
المطلب الأول: تعريف البطالة و قياسها..... 5
1. تعريف البطالة..... 5
2. قياس معدل البطالة 6
المطلب الثاني: أنواع البطالة و أسبابها..... 7
1. أنواع البطالة..... 7
2. أسباب البطالة... 9
المطلب الثالث: آثار البطالة و أساليب علاجها.....10
1. آثار البطالة 10
2. أساليب علاج البطالة.....11
المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم 12
المطلب الأول: تعريف التضخم وقياسه.....12
1. تعريف التضخم.....12

2. قياس التضخم.....13
المطلب الثاني: أنواع التضخم و أسبابه 15
1. أنواع التضخم 15
2. أسباب التضخم 17
المطلب الثالث: آثار التضخم و أساليب علاجه 20
1. آثار التضخم.....20
2. أساليب علاج التضخم 22
المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم و البطالة في إطار منحنى فيليبس.....23
المطلب الأول: تحليل منحنى فيليبس و إنتقاده 23
1. تحليل منحنى فيليبس: 23
2. إنتقاد منحنى فيليبس و مشكلة الكساد التضخمي 24
المطلب الثاني: العلاقة العكسية بين التضخم و البطالة.....25
المطلب الثالث: العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة 27
خلاصة الفصل: 29

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

مقدمة الفصل الثاني 30
المبحث الأول: الدراسات الوطنية 31
المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية.....39
خلاصة الفصل: 42

الفصل الثالث: دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة و التضخم في إطار منحنى فيليبس خلال الفترة (1990–2023)

مقدمة الفصل الثالث 43
المبحث الأول: واقع البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) 44

المطلب الأول: تطورمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) 44
المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).....46
المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)....48
المبحث الثاني: قياس العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).....49
المطلب الأول: متغيرات و نموذج الدراسة.....50
المطلب الثاني: تقدير النتائج و مناقشتها 52
خلاصة الفصل: 60
الخاتمة العامة.....63
قائمة المصادر والمراجع 65
الملاحق 72
الفهرس العام 77